British protection over Egypt and its Consequences (1914- 1919)

الحماية البريطانية على مصر ونتائجها (1914- 1919)

أ. م. د. حيدر صبري شاكر الخيقاني / صادق جعفر عودة الصائغ.
جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الأنسانية
بحث مستل من رسالة ماجستير

ملخص البحث :

هذا البحث يتناول دراسة نظام الحماية البريطانية على مصر ونتائجه على الأوضاع العامة فيها خلال المدة الواقعة ما بين (1914- 1919)، موضحاً أهم الأثار الناجمة عن أعلان الحكومة البريطانية نظام الحماية منذ عام (1914)، ومبينا السياسة التي اتبعتها الحكومة البريطانية بعد فرض نظام الحماية والموقف الشعب والرسمي المصري منها حتى عام (1919). وقد قسم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة: اوضح المبحث الأول المساعي التي بذلها البريطانيون من اجل فرض الحماية على مصر، بينما أوضح المبحث الثاني طبيعة السياسة البريطانية تجاه مصر بعد فرض الحماية وردود الفعل منها خلال المدة (1914- 1918). وتناول المبحث الثالث موقف بريطانيا من نشاط الحركة الوطنية المصرية ومطالبها حتى عام (1919).

Abstract:

This research deals with the study of British protection system on Egypt and its consequences on the general situation during the period (1914- 1919), explains the most important effects resulting from the announcement of the British government protection system since (1914), and state the policy pursued by the British government after the imposition of the system protection and the Popular and the form attitude of Egypt up to (1919). The research is divided into an introduction and three sections and a conclusion: He first section studied the efforts at the British to impose protection on Egypt, while the second station, explained the nature of British policy towards Egypt after the imposition of protective reflexes, including the period (1914-1918). And the third one is on Britain's stand on the Egyptian national movement activity and its demands until the (1919).

المقدمة

يعد فرض نظام الحماية على مصر من قبل بريطانيا عام (1914) من الأحداث المهمة التي تركت أثارها بشكل كبير على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد من جهة وعلى طبيعة العلاقات البريطانية-المصرية من جهة اخرى، في الوقت الذي سعت فيه الحكومة البريطانية الى تعزيز نفوذها على جميع مؤسسات البلاد بهدف الاستحواذ على جميع ثروات مصر الطبيعية لصالحها وذلك أبان وبعد الحرب العالمية الاولى، دون الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية المتدهورة والحالة المعيشية الصعبة التي كان يعاني منها الشعب المصري، وهذا أدى ذلك إلى توتر العلاقات ما بين السلطات البريطانية في مصر من جهة وبين الحركة الوطنية المناهضة لها، بقيادة سعد زغلول ورفاقه من اعضاء حزب الوفد، من جهة اخرى، لذلك يمكن ان نعد فرض الحماية تلك بداية لمرحلة مهمة في تاريخ العلاقات البريطانية- المصرية، كونها جعلت الحكومة البريطانية تسعى إلى تغيير من نهج سياستها المتبعة إزاء مصر لاسيما بعد عقد مؤتمر الصلح في باريس عام (1919) والذي إدى إلى تصاعد نشاط الحركات الوطنية في مصر ضد الوجود البريطاني هناك، ورافق ذلك نمو الشعور الوطني لدى معظم الشباب المصري، لاسيما بعد ان تمكن حزب الوفد عن طريق قياداته من تكوين قاعدة شعبية واسعة في المجتمع المصري تزامن ذلك مع وجود تأييد سياسي لهذا الحراك الشعبي من قبل بعض النخب السياسية داخليا وخارجيا، وهذا ادى الى زيادة الضغط السياسي على صناع القرار في لندن والتي ترتب على إثرها رسم الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية تجاه مصر. ونظرا لموضوع فرض الحماية البريطانية على مصر والاثار المترتبة عليه فقد تم اختيار موضوع البحث لتسليط الضوء على الاسباب التي جعلت بريطانيا تفرض تلك الحماية والسياسة التي انتهجتها من اجل فرضها والاثار التي تركتها عملية فرض الحماية على الشعب المصري وردود الفعل منها.

يتألف البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

تناول المبحث الأول دراسة مساعي الحكومة البريطانية الرامية الى فرض الحماية على مصر وقد تطرق هذا المبحث إلى جهود الحكومة البريطانية لتمرير قانون فرض الحماية وتخطي جميع العقبات السياسية من اجل تحقيق ذلك، بينما اوضح المبحث الثاني طبيعة السياسة البريطانية تجاه مصر بعد فرض الحماية (1914- 1918)، إما المبحث الثالث والاخير فقد تناول دراسة موقف بريطانيا من نشاط الحركة الوطنية المصرية والنتائج المترتبة عليها حتى عام(1919) .

المبحث الأول

مساعي الحكومة البريطانية لفرض الحماية على مصر

حرصت الحكومة البريطانية منذ احتلالها على تعزيز سيطرتها عليها ونجحت في تحقيق ذلك في السنوات التي اعقبت ذلك، والتي سبقت اندلاع الحرب العالمية الاولى[1]. إذ أنها اهتمت بشكل واضح بمتابعة جميع القضايا السياسية في مصر، ولم تتأخر عن التدخل في أية قضية إذ ما وجدت فيها تأثير غير ايجابي يحد من سلطاتها السياسية، وقد أقترن هذا الوضع السياسي بوجود تصعيد على مستوى الصراع الدعائي الدولي، ناهيك عن حالة الانقسام السياسي بين الدول الكبرى حول قضايا عديدة ومصالح شائكة، والتي لم يتفق جميع الأطراف على حلها سلمياً[2]. فضلاً عن ذلك بروز بعض المؤشرات السياسية التي تدل على احتمالية دخول بريطانيا والدولة العثمانية كطرفي نقيض في هذا الصراع السياسي لاسيما بعدما كانت مصر أحدى القضايا الشائكة بين الدولتين، وبما أن العديد من السياسيين المصريين ومنهم الخديوي عباس حلمي من أشد أنصار الدولة العثمانية والطامح بهيمنة السيطرة العثمانية على مصر، استشعرت الحكومة البريطانية بخطورة الموقف هناك، فعملت على اختيار نخبة سياسية مصرية تتميز بمعطيات سياسية محددة لعل أهمها الولاء للسياسة البريطانية في مصر، أو على الأقل عدم أتخاذ مواقف عدائيه ضدها[3]. وعلى هذا الأساس سعت حكومة الإدارة البريطانية إلى استقطاب بعض الضباط العرب الذين يخدمون في الجيش العثماني أمثال عزيز علي المصري[4]. حيث كانت الصفة المميزة لهذه العلاقة بين حكومة الإدارة البريطانية وعزيز علي المصري تكمن في التعاون لإرباك الوضع السياسي في الدولة العثمانية ألا انه أعتقل بتهمة الخيانة في 9 شباط 1914 وقدم للمحاكمة في آذار من العام نفسه، وحكم عليه بالإعدام، وقد أثار قرار الحكم جدلاً واسعاً داخل الأوساط الشعبية في مصر، وفي هذه الإثناء اقترحت حكومة الإدارة على حكومة لندن بالتدخل في محاولة منها إلى استمالة مشاعر الجماهير المصرية، وبالفعل تدخلت الحكومة البريطانية بعدما أوعزت إلى سفيرها في اسطنبول لويس ماليت Louis Mallet [5]. لتدارك الموقف وقد نجحت مساعي لويس ماليت بتبرئة عزيز علي وصدر العفو بحقه في 21 نيسان 1914 وغادر اسطنبول متوجهاً إلى مصر[6]. وقد نالت هذه المبادرة البريطانية استحسان بعض المصريين، كما أنها مهدت الطريق لبعض الشخصيات العربية المناوئة للدولة العثمانية إلى تعزيز علاقاتها مع حكومة الإدارة البريطانية في مصر[7]. ولأجل قطع الطريق إمام أية محاولة للخديوي في أحياء التبعية العثمانية في مصر، سافر اللورد كتشنر إلى لندن في نيسان 1914 طالباً من حكومته عزل الخديوي عباس حلمي من منصبه[8]. ويبدو أن الخديوي كان على علم مسبق بنوايا حكومة الإدارة الرامية لأزاحته من العرش، ناهيك عن توتر العلاقة مع اللورد كتشنر منذ عام (1892) [9]. وعلى أثر ذلك أستحسن الخديوي أن يجعل رحلته الصيفية إلى اسطنبول لا إلى أوربا محاولاً بذلك تفويت الفرصة على مساعي اللورد كتشنر، من خلال توطيد علاقته بالسلطان والنخب السياسية في اسطنبول وعلى هذا الأساس توجه الخديوي إلى اسطنبول في 21 أيار من العام نفسه[10]. وفي ظل غياب الخديوي عن مصر شغل مكانه رئيس الوزراء حسين رشدي باشا[11]. كما هي العادة[12]. ويبدو أن حكومة الإدارة البريطانية أعادة حساباتها بعد مغادرة الخديوي موقع السلطة. أذ شهدت البلاد متغيرات سياسية عديدة لعل أهمها قرارها بتعطيل الجمعية التشريعية بعد عام واحد من تأسيسها(1913- 1914) ولم تستمر منذ دورتها الأولى التي عقدت في حزيران من عام (1914) ولم تعقد بعد هذا التاريخ[13]. وبذلك منعت حكومة الإدارة، إلى حد ما أي نشاط معادي لها في مصر بعد أن سيطرت على القرار السياسي في البلاد[14]. وفي ظل ضعف سلطة الخديوي وتعطيل الجمعية التشريعية[15]. وفرض قانون الإقامة الجبرية بحق بعض الوطنيين المصريين[16]. ومما لا شك فيه ادت إجراءات حكومة الإدارة السابقة إلى حدوث انقسام واسع في الرأي العام، فهنالك من رأى أن رعاية السياسية البريطانية هي أفضل ضمان لمصر في ظل تسارع وتيرة الإحداث السياسية التي يشهدها العالم في ذلك الوقت[17]. وفريقاً أخر أتخذ موقفاً متحررًا من بريطانيا وطالب هؤلاء بعدم ارتباط مصر بأي نوع من العلاقات السياسية مع بريطانيا ويأتي في مقدمة هؤلاء سعد زغلول وإسماعيل صدقي[18].

ويوسف وهبة [19]. وآخرون [20]. ومن القضايا الأخرى التي حدثت عام (1914) وتركت أثرها على العلاقات البريطانية العثمانية قضية الاتفاق العسكري بين ألمانيا والدولة العثمانية في 2 أب 1914 والذي عد الخطوة الأولى في طريق التحالف بين الدولتين[21]. وعلى الرغم من القضايا المذكورة، والتي قادت إلى الكثير من التوتر في العلاقات البريطانية العثمانية، ألا أنها لم تتسبب في حصول حرب مباشرة بين البلدين في ذلك الوقت[22].

ويمكن لنا أن نستنتج من ذلك، أن الدولة العثمانية قد تبنت موقفاً مضاداً لبريطانيا عن طريق تقربها إلى ألمانيا لأسباب عده لعل أهمها موقف بريطانيا الداعم للقضية الإرمينيه، فضلاً عن رغبة الدولة العثمانية في استعادة ممتلكاتها الإستراتيجية المتمثلة بقناة السويس من بريطانيا، ناهيك عن مساعي ألمانيا لكسب الدولة العثمانية إلى جانبها للحيلولة دون اتصال روسيا القيصرية بفرنسا وبريطانيا بعد إغلاق مضيق البسفور[23]. وفي ضوء ذلك ساد القلق في عموم بريطانيا خشية على مصالحها في مصر لاسيما فئة المستثمرين البريطانيين بعد الزيادة الكبيرة في رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة هناك والتي بلغت حوالي(100,152,000) جنيه عام(1914) ماعدا رؤوس الأموال المستثمرة في قناة السويس[24]. وفي غضون ذلك تضافرت عوامل عديدة أدت إلى دخول بريطانيا رسمياً في الحرب ضد ألمانيا في 4 أب 1914 لعل أهمها الاجتياح الألماني لبلجيكا وما قد يترتب على ذلك من تهديد بريطانيا[25]. وفي هذه الحالة استعرضت اللجنة السياسية البريطانية أهمية مصر الجغرافية وضرورة الاستفادة منها خلال الحرب كما طالب وزير البحرية البريطانية آنذاك ونستون تشرشل Winston Churchill[26]. بإنشاء قواعد عسكرية في الإسكندرية وإقامة الحصون وتزويد الحكومة البريطانية بالخرائط العسكرية لمصر والبلدان المتاخمة لها في أسرع وقت ممكن، وفي هذه الإثناء وجدت مصر نفسها في وضع فريد فعلى الرغم من تبنيها مبدأ الحياد في الحرب ألا أنها وجدت نفسها في قلب الصراع

السياسي بين الدول المتحاربة [27]. ونتيجة لذلك كانت الأمور تجري باتجاه مختلف تماماً عن مضامين الاتفاقات العلنية البريطانية السابقة بوضع مصر السياسي[28]. إذ أبلغ القنصل الألماني في مصر رئيس الوزراء حسين رشدي خلال لقائهما بسراي(بولكلى) في الإسكندرية، بأن قضية حياد مصر إذ لم يتم مناقشتها باهتمام في مجلس الوزراء بهدف التوصل إلى حل، خشية من أدخال مصر من قبل حكومة الإدارة بالحرب[29]. كما سأله عن معنى هذا الحياد والقوات البريطانية عازمة القتال على الأراضي المصرية، فلم يجيبه حسين رشدي لكنه وعده في الإجابة في أسرع وقت ممكن، وبناء على ما سبق أجتمع مجلس الوزراء المصري لتدارس الوضع السياسي في البلاد، ولم يصل إلى قرار معين لذلك نقل الأمر إلى حكومة الإدارة للبت فيه[30] ومن الواضح أن العلاقة بين مصر وبريطانيا باتت بشكل واضح علاقة التابع والمتبوع في ذلك الوقت [31]. وهذا ما أكده قرار مجلس الوزراء المصري في5 أب 1914 والذي نص على منع التعامل مع ألمانيا ورعاياها، كما منعت السفن المصرية من الارساء في أي ميناء ألماني، كما حظر التصدير إلى ألمانيا وتم تخويل القوات البريطانية المتواجدة في مصر حقوق الحرب في المؤانى المصرية، كما عدت السفن الألمانية الراسية في المؤانى المصرية سفناً معادية. وأستقبل المصريين قرار 5 أب 1914 بفتور واضح[32] وتناولت بعض الصحف المصرية باستغراب هذا الفتور الشعبي تجاه القرار الحكومي السابق، وقد وصفت صحيفة الأهالي في عددها الصادر في 6 أب 1914 الحالة بـ((**الهدوء الذي يقابل به الإنسان خبر وفاة عزيز له**)) [33]. وفي اليوم التالي بادرت حكومة الإدارة في خطوتها الأولى المتمثلة بتنفيذ قرار 5 أب، إذ بدأت بإنزال شحنات السفن الألمانية الراسية في ميناء الإسكندرية[34] كما منح مجلس العموم البريطاني في جلسته المنعقدة يوم 7 أب 1914 غطاءاً قانونيًا لقواته البرية المنتشرة في كافة المستعمرات البريطانية، ولاسيما في مصر بعد إقرار قانون(115) من قانون الجيش، الذي يجيز الاستيلاء على أية ممتلكات للعدو حالة الطوارئ [35] كما جعلت شركة قناة السويس بعرض خدماتها تحت تصرف القوات البريطانية، وأصبح للقوات البريطانية مسوغ قانوني في التصرف في مخازن الشركة وخطوطها الهاتفية والبرقية، فضلاً عن منشئات الشركة في منطقة القناة [36] وفي 13 أب 1914 عززت الحكومة المصرية من موقفها الداعم لبريطانيا إذ أصدرت قراراً يقضي بسريان القرار السابق على إمبراطورية النمسا - المجر[37]وعلى ما يبدو فأن الحكومة المصرية والدور السياسي الذي اضطلعت به منذ عام (1914) لم يشجع على تعزيز موقفها السياسي بما يتناسب مع موقع وأهمية مصر، أو تطلعات الحكومة البريطانية لتعزيز مكانتها من خلال حكومة الإدارة. ومن الملاحظ أن قرارات الحكومة المصرية قد تواءمت مع مساعي حكومة الإدارة المتمثلة بمحاولة أضعاف نفوذ ألمانيا وحلفائها في مصر، وفي 16 أب من العام نفسه استولت البحرية البريطانية، على عدد من السفن النمساوية-المجرية المارة في البحر المتوسط وتم إحضارها إلى ميناء الإسكندرية وعدت تلك السفن من غنائم الحرب[38] وهذا الأمر جعل القنصل الألماني يوجه انتقاداً شديداً إلى الحكومة المصرية، بسبب سوء التعامل مع ألمانيا ودول الوسط وتذرع بأن بلد مثل مصر خاضع إلى نظام الامتيازات الأجنبية Foreign Capitulations[(39)]. وهذا يتقاطع مع الحقوق التي أعطيت لبريطانيا بشكل خاص، أما إمبراطورية النمسا- المجر فقد طالبتا الحكومة المصرية بتقديم استفسار قانوني عن قرارها السابق الصادر في(13 أب) بحجة أن مصر تابعة للدولة العثمانية قانونياً، ولم تعلن الأخيرة الحرب عليها، فكيف يحق لمصر أن تتجاهل الموقف السياسي للدولة العثمانية[(40)]. وكان من نتيجة الاحتجاجات السابقة تنامي الشعور في الأوساط المسؤولة بأن النظام السياسي للحكومة المصرية والمعمول به منذ عام (1882) لم يعد ملائماً ويتوجب إلغاؤه[41]وتزامن ذلك مع ورود شائعات في مصر تفيد باحتمالية نشوب حرب بين حكومة صاحب الجلالة والدولة العثمانية وعزم الأخيرة على الاعتداء على مصر[42]. وعلى أثر ذلك بعث نائب القنصل البريطاني في مصر ميلن شيتهام Milne Cheetham[(43)]. برقية موجهه في 14 أب 1914 إلى وزير الخارجية البريطاني تسأل فيها عن موقف الحكومة البريطانية في حالة حصول ذلك، وقد ردت وزارة الخارجية البريطانية على تسأل شيتهام ببرقية في اليوم التالي موضحه فيها:((**أنه في حالة اندلاع الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية وعزم العثمانيين الاعتداء على مصر، فالا يوجد داعي للقلق وحكومة صاحب الجلالة على استعداد تام للدفاع عن مصر ضد أي عدوان**)) [(44)] وفي ذلك الوقت كان وزير الخارجية البريطانية ادوارد غراي لا يستبعد في احتمالية شن حرب على الدولة العثمانية، لأنه كان يعرف جيداً أن الدولة العثمانية لن تتحمل فكرة ضم مصر التي بدأت تتبلور داخل أروقة الحكومة البريطانية[45]. لذلك التقى مع سفراء كل من فرنسا وروسيا القيصرية في لندن في أب من العام ذاته، واتفقوا على أن من المناسب الآن عدم الدخول في حرب مع الدولة العثمانية في الوقت الحالي طالما استمرت في بقاءها على الحياد، على الرغم من أن المواقف السياسية البريطانية في مصر أصبحت مزعجة للدولة العثمانية، وقابلة لمرحلة التأزم مع بريطانيا[46]. وفي خضم تلك التطورات السياسية عزم الخديوي العودة إلى مصر، ألا أن حكومة الإدارة البريطانية رفضت عودته في ذلك الوقت[47]. ولدعم موقف حكومة الإدارة سارعت الحكومة البريطانية بإرسال تعليمات خاصة إلى سفيرها في اسطنبول تحثه على مقابلة الخديوي وتحذيره بعدم العودة إلى مصر[48]. وأن تتعهد الحكومة البريطانية مقابل ذلك إلى الدولة العثمانية، عدم أحداث أي تغير داخل النظام السياسي في مصر، طالما ألتزمت الدولة العثمانية بالحياد في الحرب[49]. كما أرسل رئيس الوزراء المصري حسين رشدي رسالة إلى الخديوي عباس حلمي في 30 أب 1914 قائلاً: ((**متى وصل الجنود الهنود إلى مصر فاني سأطلب من الوكالة البريطانية عودة سمو الخديوي في الحال وأهدد بالاستقالة في حالة معارضتها**)) [(50)]. وعلى ما يبدو أن تلك الرسالة كانت باستشارة بريطانية في محاولة لبعث روح ألاطمئنان لدى الخديوي على منصبه. وفي هذا الوقت أنصب اهتمام حكومة الإدارة بالسيطرة على الوضع السياسي في مصر، لأنها كانت تعتقد أن ذلك سوف يساهم وبشكل فعال في الانتصار بالحرب على الدولة العثمانية إذ ما وقعت الحرب[51]. ومما لاريب فيه إن موقف حكومة الإدارة لم يكن سهلاً في مواجهة الأوضاع هناك، في ظل وجود عدد كبير من المصريين مازالوا مؤيدين للسلطان العثماني[52]. وإزاء ذلك عملت على وضع الرقابة الصارمة على البرقيات والرسائل والخطابات الرسمية وغير الرسمية المرسلة بين مصر والسودان والدول الأخرى[53]. فضلاً عن ذلك أصدرت في 31 أب 1914 إعلان رسمي يمنع تداول الصحف المصرية أية أخبار لها صلة بتحركات القوات البريطانية، لكي لا تستغل ضدها في داخل مصر ناهيك عن قرارها الصادر في اليوم ذاته والذي يحتم على باعة الصحف الحصول على ترخيص من وزارة الداخلية بمزاولة المهنة، ويحظر عليهم توزيع أي صحيفة أو نشرة أجنبية أو مصرية غير مصرح بها في الوزارة ذاتها وذلك تفادياً

لانتشار المنشورات السرية والصحف الأجنبية المعادية لبريطانيا[54]. وفي الأول من أيلول من العام ذاته، أرسل نائب القنصل البريطاني في مصر شيتهام برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية، يوضح فيها التعاون السياسي مابين حكومة الإدارة البريطانية والوزراء المصريين[55]. وأبدى وزير الخارجية البريطاني ارتياحه لتعاون الوزراء المصريين مع حكومة الإدارة وحث السفير البريطاني في اسطنبول تكثيف جهوده لمنع الخديوي من القدوم إلى مصر، بسبب قطع الطريق أمام أية محاولة عثمانية تعكر الصفو السياسي في البلاد، وفي 3 أيلول 1914 التقى السفير البريطاني في اسطنبول مع الخديوي، وطلب منه السفر إلى ايطاليا وترك اسطنبول، ولكن الخديوي رفض طلب السفير البريطاني[56]. وأبلغت حكومة الإدارة وزارة الخارجية البريطانية بأن قضية استمرار بقاء نفوذ المانيا وحلفائها في مصر له تبعات خطيرة يمكن أن تحصل، مع إدراكها التام بالصعوبات التي يمكن أن تواجهها الحكومة البريطانية لاسيما من الدولة العثمانية، في حال تفعيل موضوع طرد الجهات الرسمية الألمانية من مصر، إلا أن وزارة الخارجية البريطانية لوحت بتفعيل هذا الموضوع طالما يهدد أمن وسلامة القوات البريطانية هناك[57]. وعلى هذا الأساس أبلغت حكومة الإدارة في أيلول من العام نفسه دار الوكالة الألمانية وحلفائها، بأن هناك ضرورة للخروج من مصر في ظرف ثلاثة أيام، إلا أن القنصل الألماني رفض البلاغ، فكان رد حكومة الإدارة بأنه إذ ما حل الموعد النهائي للبلاغ سوف تتعامل حكومة الإدارة بالقوة، فما كان للقنصل الألماني ألا إن يحتج لدى وزارة الخارجية المصرية التي كان يشغلها آنذاك عدلي يكن[58]. والذي بين موقف الوزارة بقوله:((**إن هذا العمل لم يصدر من الحكومة المصرية، بل هو نتيجة قرار قررته السلطات البريطانية، وليس في وسع الحكومة المصرية منع تنفيذه**))، وما أن حل الموعد النهائي للبلاغ حتى نفذت حكومة الإدارة البريطانية بلاغها السابق تحت تهديد قائد القوات البريطانية في مصر الجنرال جون مكسويل John Maxwell [59]. وفي نهاية المطاف استجاب قناصل كل من(ألمانيا، وإمبراطورية النمسا- المجر) وتركوا البلاد وأغلقت أبواب قنصلياتهم من مصر، ونقلت مهامهم في مصر إلى معتمدي الولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا لحماية رعاياهم هناك[60]. ويبدو أن الوقت أصبح ملائم للحكومة البريطانية لإعلان مصر كمحمية بريطانية، أو ضمها إلى الممتلكات البريطانية في ظل معطيات عدة لعل أهمها ضعف السياسة المعادية لبريطانيا في مصر. وفي هذا الوقت أشارت الحكومة البريطانية إلى حكومة الإدارة، تدارس الموقف داخل مصر لمعرفة الانطباع السائد في البلاد في حال تنفيذ بريطانيا لسياستها(الحماية أو الضم)[61]. وقد رد شيتهام على تساؤل الحكومة البريطانية في برقية أرسلت إلى وزارة الخارجية في 10 أيلول 1914 مبينا خلالها بقوله:((**بالفعل أني أوضحت بعض المسائل للرأي العام في مصر حول قضية إعلان مصر كمحمية بريطانية في حالة دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا000 ويبدو أن المصريين ولاسيما المزارعين منهم منشغلين بدرجة كبيرة بمصادر بيع القطن، ويعتقدون أن بريطانيا هي القادرة الوحيدة لتوفير ذلك**))[62]. ولاقت تقارير شيتهام المرسلة إلى وزارة الخارجية فيما بعد ارتياح واسع لدى الحكومة البريطانية، ألا أن معظم السياسيين البريطانيين اقترحوا مراعاة الحيطة والحذر في كتابة نص بيان الحماية، وتوازن ثنايا البيان المقترح مع التبعات السياسية، وردود الفعل الشعبية[63]. وفي 27 أيلول من العام نفسه، أبلغ اللورد وزير الخارجية ادوارد غراي حكومة الإدارة عبر برقية يقول فيها :((**وضعنا صيغة بيان قصير وبسيط يعلن وضع مصر تحت حماية صاحب الجلالة وينهي السيادة العثمانية**))[64]. كما تضمنت فحوى هذا البرقية خلع الخديوي عباس حلمي وتعيين الأمير حسين كامل[65]. سلطاناً على مصر، وقد بينت الحكومة البريطانية إلى حلفاؤها (فرنسا وروسيا القيصرية) سياستها تجاه مصر في المرحلة القادمة ولم تمانع كل منهما على ذلك، ألا أن فرنسا انتهزت الفرصة وأكدت لبريطانيا بأنها لم تعترف بعد بالحماية الفرنسية على مراكش[66]. وتزامن ذلك مع التصعيد العدائي ضد بريطانيا في الصحف العثمانية، وكان السفير البريطاني في اسطنبول بين الحين والأخر ينبه الحكومة العثمانية إلى مخاطر الحملة الصحفية ضد حكومته وعلى العلاقات السياسية بين البلدين، فقد أرسل احتجاج رسمي إلى الصدر الأعظم ووزير الداخلية عن الادعاءات التي نشرتها بعض الصحف العثمانية ولاسيما صحيفة ترجمان الحقيقة[67]. وقد رافق ذلك ظهور شائعات في اسطنبول تفيد بعزم الدولة التحرك العسكري للسيطرة على قناة السويس[68]. وتزامن أنتشار تلك الشائعات مع تقارير القناصل البريطانيين في الولايات العثمانية، وعلى سبيل المثال فقد أرسل القنصل البريطاني في حلب إلى سفير بلاده في اسطنبول برقية يوضح فيها قيام الحكومة العثمانية بتوزيع مبلغ قدره(70,000) ليرة عثمانية على بعض الوجهاء، للقيام بحملة عسكرية على القوات البريطانية المتواجدة بالقرب من قناة السويس، كما بين التقرير أن هنالك مبالغ أخرى من دمشق في الطريق لتوزيعها على مشايخ القبائل، ومبالغ من بغداد قد أرصدت إلى أبن الرشيد وابن سعود وشيخ المنتفك وللقبائل المنتشرة من المدينة إلى اليمن، وأتضح جلياً أن الألمان والعثمانيون يغدقون الأموال بسخاء على العرب للهجوم على مصر[69]. ولم تغفل وزارة الخارجية البريطانية التقارير التي رفعت إليها وتكاثفت جهودها مع حكومة الإدارة، فضلاً عن ذلك التنسيق مع مجلس الوزراء البريطاني لدرء الخطر المحتمل على مصر، لاسيما بعد أن كانت ممتلكات الدولة العثمانية من الجهة الشرقية لمصر تمتد إلى مساحات واسعة[70]. ويبدو أن الجهة الشرقية من مصر تعد من أهم مناطق البلاد بالنسبة لبريطانيا وذلك لموقع قناة السويس وما تشكله من أهمية إستراتيجية. لذا قامت الحكومة البريطانية بالتعاون مع حكومة الإدارة بإعمال عده لعل أهمها تعزيز قواتها العسكرية بعد أن أرسلت أعداد كبيرة من قواتها في الهند واستراليا إلى مصر، كما شكلت في مصر دائرة الاستخبارات السرية والتي عرفت حينها ب(M16) وعين السير جورج كومينغ Cumming George[71]. مديراً للدائرة أنفة الذكر والذي كان يرمز له بالحرف(C) في المراسلات الرسمية[72]. وتزامن ذلك مع مواصلة الخديوي سياسته العدائية تجاه بريطانيا فقد دعا من اسطنبول إلى ثورة ضد الحكم البريطاني القائم في مصر[73]. وقد حظيت دعوات الخديوي باهتمام حكومة الإدارة البريطانية والتي أصدرت في يوم 18 تشرين الأول قانون التجمهر Law Assemble [74]. ومن الملاحظ أن هذا القانون طبق فقط على المصريين ولم يطبق على الأجانب[75]. وفي يوم 28 تشرين الأول 1914 أرسلت حكومة الإدارة برقية إلى وزارة الخارجية جاء فيها توصيات عدة نظراً لمواقف الخديوي ألأخيرة، كما أفصحت عن تلقيها معلومات تؤكد عزم الخديوي مرافقة ألقوات العثمانية والألمانية في حالة تنفيذ مزاعمهما في التوجه نحو مصر، وهذا بدوره سوف يؤثر على ولاء بعض الضباط في الجيش المصري المتعاطفين مع الدولة العثمانية، ونظراً لذلك أوصت حكومة الإدارة حكومتها في لندن العمل على مجموعة توصيات أهمها، أن مسألة تعيين خديوي جديد على مصر يكفل مواجهة المواقف المحتملة ضد

بريطانيا، كما رأت أن من الأفضل أن لا يعود عباس حلمي إلى مصر مطلقاً، مستنده بذلك بموافقة الوزراء المصريين على التوصيات السابقة[76]. وفي 31 تشرين الأول 1914 تأزم الموقف السياسي بشكل كبير وبات دخول الدولة العثمانية في الحرب العالمية إمراً لا ريب فيه، في ظل دعوات السياسيين العثمانيين بضرورة المشاركة في الحرب العالمية، إلى درجة أصبح فيها تواجد السفير البريطاني في اسطنبول مثيراً للقلق، وإزاء ذلك صدرت تعليمات للسفير البريطاني في اسطنبول بمغادرة البلاد[77]. وكان من المتوقع بعد طرد البعثة الدبلوماسية البريطانية من اسطنبول، قيام الحكومة البريطانية بإعلان الحماية البريطانية على مصر ألا أن التقارير التي وصلت من مصر غير مشجعة لذلك وفي الأول من تشرين الثاني 1914 التقى شيتهام مع رئيس الوزراء حسين رشدي باشا وأكدا الأخير إن إعلان الحماية قد يؤدي إلى قيام ثورة في البلاد، ونتيجة لذلك أقترح شيتهام على حكومته في لندن التريث قليلاً في إعلان الحماية والاكتفاء بإعلان الأحكام العرفية بدلاً عنها واتفق مع هذا المقترح قائد القوات البريطانية في مصر بعد أن أرسل برقية إلى وزير خارجيته في اليوم ذاته تؤكد ما ذهب إليه ممثل القنصل العام شيتهام[78]. وقد تزامن ذلك مع التقارير السرية التي كان يبعثها السفير الأمريكي في اسطنبول هنري مورغنثاوHenry Morgenthau [79]. إلى الحكومة البريطانية والتي أوضح من خلالها عزم الدولة العثمانية الدخول في الحرب والهجوم على مصر[80]. وعلى هذا الأساس أصبح من المتوقع جدًا إعلان الدولة العثمانية الحرب على بريطانيا والهجوم على مصر في آن واحد[81]. لذا أعلن قائد القوات البريطانية في مصر مكسويل قرار الأحكام العرفية في 2 تشرين الثاني 1914 في البلاد والذي جاء فيه :((**ليكن معلوماً أني أمرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن أخذ على مراقبة مصر 000فبناء على ذلك قد صارت البلاد[مصر] تحت الحكم العسكري من تاريخه**))[82]. وفي ضوء ذلك تصاعدت وتيرة الأحداث السياسية من جانب اسطنبول فقامت بإغراق أحدى السفن البريطانية في البحر الأسود، ناهيك عن احتجاز القنصل البريطاني في البصرة، وأدركت الحكومة البريطانية خطورة الموقف وأرسل وزير الخارجية البريطاني إلى شيتهام في 4 تشرين الثاني 1914 برقية بمنع مغادرة أي سفينة عثمانية للموانئ المصرية، مع مراعاة أن هذا العمل هو مجرد احتجاز السفن فقط وليس بمثابة إعلان الحرب على الدولة العثمانية لأنه ليس من المفضل لدى الحكومة البريطانية إعلان الحرب في الوقت الراهن[83]. ومن الملاحظ أن الحكومة العثمانية كانت عازمة على تصعيد الموقف السياسي مع بريطانيا. لذا أوعزت لسفيرها في لندن بمغادرة بريطانيا، لتصبح في 5 تشرين الثاني طرفًا رسميًا في الحرب العالمية إلى جانب دول الوسط ألمانيا وإمبراطورية النمسا- المجر[84]. وردت حكومة الإدارة البريطانية في اليوم ذاته بإعلان الجنرال مكسويل قائد القوات البريطانية في مصر بإعلان الحرب على الدولة العثمانية إذ أعلن قائلاً:((**أنا اللفتننت جنرال جون غرنفل مكسويل قائد قوات صاحب الجلالة البريطانية في مصر قد كلفت بأن أعلن بأنه من يوم 5 نوفمبر[تشرين الثاني] 1914 أصبحت بريطانيا العظمى و تركيا [الدولة العثمانية] في حالة حرب**))[85]. وفي اليوم التالي أرسل الجنرال مكسويل مذكرة إلى الحكومة البريطانية يبلغها بأنة سوف يتخذ الترتيبات اللازمة لمنع بعض المصريين من تقديم إيه مساعدة للعدو ولاسيما الدولة العثمانية [86]. وبالفعل ففي 7 تشرين الثاني من العام نفسه نشر إعلان مكسويل السابق في الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) في عددها الصادر في اليوم ذاته، كما أعلن الجنرال مكسويل قراراً يقضي بسريان قرار مجلس الوزراء المصري الصادر في 5 أب سنة 1914 على الدولة العثمانية[87]. وفي غضون ذلك سعى بعض المصريين الموالين للدولة العثمانية إلى تعطيل الإجراءات البريطانية السابقة تجاه الدولة العثمانية فأخذوا يستخدمون المنشورات المعادية لبريطانيا كبديل عن الصحف المصرية المراقبة[88]. وعلى أثر ذلك أصدر قائد القوات البريطانية الجنرال مكسويل بلاغاً في 11 تشرين الثاني 1914 يقضي بمحاكمة كل من يعد أو يوزع أو يحوز أو يدخل إلى البلاد أوراقاً تحث المصريين على مساندة أعداء بريطانيا أو الاستهانة بالحكومة المصرية، ويطلب تسليم هذه المنشورات إلى السلطات[89]. تزامن ذلك مع بروز نشاط لدى السياسيين البريطانيين أفضى إلى صدور قراراً من مجلس الوزراء البريطاني في 13 تشرين الثاني يقضي بضم مصر إلى الممتلكات البريطانية، ومنح المصريين حق الرعاية البريطانية، وأرجات مسألة الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة للمستقبل مراعيه بذلك ردة الفعل الفرنسي، وقرر المجلس إعلان القرار رسمياً في 19 تشرين الثاني من العام ذاته، وذلك لإنتظار وصول أعداد كبيرة من القوات البريطانية من الهند إلى مصر تحسبًا لأي ردة فعل شعبية في داخل مصر[90]. وفي اليوم التالي الموافق 14 تشرين الثاني 1914 أرسل شيتهام رسالة إلى وزير الخارجية يرفض فيها وبشده قرار مجلس الوزراء البريطاني لضم مصر للممتلكات البريطانية إذ أوضح قائلاً: ((**أني أخذت رأي المستشارين البريطانيين بمصر، وبين ما يحدثه قرار ضم مصر وإحلال حاكم بريطاني عام مكان الحكومة المصرية، تغير أكبر بكثير مما قدرناه، وستتطلب الآثار التي ستترتب عليه أن تكون موضع اعتبار دقيق**))، وعزز شيتهام رأيه برسالة ثانية في 18 تشرين الثاني 1914 يقول فيها : ((**أن النظام الراهن للحكم عن طريق أهل البلاد ليس أعظم أشكال الحكم كفاية غير أنه يفهم هنا [في مصر] كما أنه يعوض العيوب الإدارية التي تنجم عن الضم**)) [91]. تشابهت أراء حكومة الإدارة مع أراء بعض السياسيين البريطانيين في لندن إلى حداً كبير[92]. وأبرزهم اللورد كرومر إذ قال معلقاً على ذلك:((**لا نستطيع أن ننكر أن هنالك بعض الخلل في التوازن والأفضلية لو قورنت الحماية بالضم**))[93]. ونظراً للمعطيات السياسية السابقة تراجعت الحكومة البريطانية عن قرارها القاضي بضم مصر في 19 تشرين الثاني 1914 وقررت أن تعلن بريطانيا نظام الحماية على مصر إلى شعاراً أخر، غير أن الحكومة البريطانية لم تعلن ذلك رسمياً ألا في حالة إنهاء المفاوضات مع حسين كامل المرشح لتولي العرش[94]0 ومن الملاحظ أن الحكومة البريطانية أدركت الخطر المحدق بمصر في حالة ترك البلاد بدون سلطة فعلية في ظل استبعاد الخديوي عن العرش[95]. ألا أنها كانت عازمة على وضع نهاية تدريجية لمرحلة حكم الخديوي في مصر، ففي 26 تشرين الثاني سمحت لعزيز علي المصري مزاولة نشاطه السياسي ضد الدولة العثمانية والتأثير على الرأي العام، مع أعطائه مبلغ من المال ودعمه سياسياً بشرط أن يقدم التقارير التفصيلية للمعتمد البريطاني في مصر[96]. وبمرور الوقت ضعف التعاطف المصري مع الدولة العثمانية حتى أن فكرة الروابط الدينية مع العثمانيين تراجعوا عنها أبرز أنصارها[97]. في الوقت الذي أصبحت فيه مصر، نتيجة لضغوط الحرب، تعامل كمستعمرة تابعة لممتلكات الحكومة البريطانية قبل إعلان ذلك رسمياً فضلاً عن ذلك باتت مصر من أهم مراكز قيادة القوات البريطانية نظراً لما تتمتع به من نفوذ بريطاني سياسي متمثلاً بسلطة حكومة الإدارة وإستراتيجية الموقع ولاسيما ما تشكله قناة

السويس من أهمية، ناهيك عن الوجود العسكري للقوات البريطانية. ولكي تشرع بريطانيا لتلك المعطيات قانونياً عمدت إلى إعلان الحماية البريطانية على مصر في 18 كانون الأول 1914[98]. وشهد اليوم التالي من إعلان مصر محمية بريطانية، خلع الخديوي عباس حلمي ونشر إعلان العزل في الصحف الرسمية كالوقائع المصرية في عددها الصادر 19 كانون الأول 1914 [99]. الذي جاء فيه:((**بعث ناظر الخارجية، لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لإقدام سمو عباس حلمي خديو مصر السابق للانضمام إلى أعداء الملك قررت حكومة جلالته خلعه من منصب الخديوية**)) [100]. وأنيط عرش مصر إلى حسين كامل بتبليغ من القائم بالإعمال البريطانية[101]. شيتهام والذي عد هذا التبليغ بمثابة سند أساسي لنظام الحماية وقد جاء:((**أن لدى حكومة جلالة الملك أدلة وافرة على أن سمو عباس حلمي قد أنضم قطعيا إلى أعداء جلالته 000 وبذلك تكون الحقوق لسلطان تركيا [الدولة العثمانية] والخديوي السابق على البلاد المصرية قد سقطت وآلت إلى جلالته**)) كما بلغ سلطان مصر حسين كامل في الأمور الداخلية:((**طبقا للسياسة البريطانية قد دأبت بالجد بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها في حماية الحرية الشخصية وترقية التعليم ونشره وإنماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية**))[102]. وتم تكريم السلطان من الملك البريطاني بمناسبة توليه العرش على مصر[103]. وبعد أن استكملت بريطانيا الترتيبات اللازمة لتلحق مصر إلى ممتلكاتها، لابد من تطبيق المسوغات القانونية لنظام الحماية المتضمن مراقبة السياسة الخارجية [104]. ومن الملاحظ أن قانون إعلان الحماية على مصر لاقى ردة فعل شعبية هادئة نسبياً، وعلى ما يبدو أن ذلك كان بسبب عوامل عده لعل أهمها قيام حكومة الإدارة البريطانية بتدارس الوضع داخل مصر ليتزامن إعلان الحماية في الوقت المناسب، فضلاً عن تزامن إعلان الحماية على مصر مع الحرب العالمية، وضبابية الموقف السياسي، كما أن سبب غياب تفاصيل نظام الحماية وافتقاره إلى العنوان العريض **(حماية مصر من الاعتداء الخارجي)** لاقى ارتياح من الرأي العام. وفي غضون ذلك أوكل السلطان حسين كامل إلى حسين رشدي باشا تشكيل الوزارة في اليوم ذاته، وتوافقت رغبة السلطان ورئيس الوزراء حسين رشدي في إدخال سعد زغلول ضمن التوليفة الوزارية، على اعتبار مشاركته في الوزارة يمنحها طابع شعبي[105]. وفي أول ردة فعل بريطانية على عمل الحكومة المصرية في ظل الحماية البريطانية، رفضت وجود سعد زغلول ضمن التوليفة الوزارية، نظراً لمواقفه(المعادية) ضد السياسة البريطانية تجاه مصر[106]. ثم بدأت بريطانيا بإلغاء مظاهر الإدارة العثمانية في مصر ففي أول اجتماع لمجلس الوزراء المصري في عهد الحماية قرر المجلس إلغاء منصب (قاضي مصر) الذي كان يعيين من اسطنبول، وبذلك انقطعت أخر صلة رسمية بين مصر واسطنبول[107]. ومن الملاحظ أن فرض قانون الحماية على مصر، شهد تأييداً واسعاً لدى الرأي العام البريطاني من خلال الصحافة الرسمية والغير رسمية، فضلاً على انه ساهم في دعم التطور الاقتصادي والأهمية العسكرية البريطانية إلى حد ما. إذ عبرت الصحف البريطانية عن موقفها من قانون الحماية من خلال عناوينها الصادرة في يوم 19 كانون الأول 1914، فقد نشرت بعض الصحف الرسمية مقالاً للأمير سعيد حليم[108]. قال فيه: ((**أن كل مصري سوف يبقى مخلصاً لبريطانيا العظمى**))[109]. كما وصفت صحيفة المانشستر غارديان Manchester Guardian إعلان الحماية(**بمثابة ضم مصر إلى الممتلكات البريطانية**) [110]. أما صحيفة التايمز اللندنية، فقد نشرت في اليوم ذاته مقالاً ألقت من خلاله اللوم على الخديوي عباس حلمي جاء فيه : ((**نظراً لإعمال الخديوي العدائية بمساندة أعداء صاحب الجلالة فقد تحققت المناسبة لتنحيته**))[111]. وتناولت صحيفة نيويورك تايمز Now York Thames مقالاً افتتاحي بعنوان(**كل ما هو مطلوب الآن الدفاع عن مصر ضد أي اعتداء محتمل**) [112]. كما شهد إعلان الحماية البريطانية على مصر ارتياحاً كبيراً لدى المستثمرين الأجانب والذين كان لهم ثقل مالي كبير في مصر، فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية في مصر حوالي (92,000,000) جنيه، إلى حد يوم 18 كانون الثاني(يوم إعلان الحماية على مصر) كما كانت مصر مدينه في تلك الفترة مبلغ يقدر بـــ(94,000,000) جنيه، مما يتيح للمستثمرين الأجانب ارتياح كبير لضمان استرجاع أموالهم في ظل الحماية البريطانية على مصر، ناهيك عن النسبة التي يملكها المستثمرون الأجانب حتى يوم إعلان الحماية إذ تقدر حوالي(92%) من رؤوس الأموال المستثمرة في مصر[113]. فضلاً عن أهمية إعلان الحماية البريطانية على الجانب العسكري بالموقع المتميز لقناة السويس، وتحول أدارتها في ظل الحماية البريطانية إلى أدارة عسكرية، تمثلت بكونها خط دفاعي من الناحية الشرقية لمصر ومنع مرور السفن المعادية فيها، ووضع أنظمة جديدة خاصة للقناة خلال الحرب تكفل مصالح الحلفاء، ناهيك عن تقسيم القناة إلى ثلاثة أجزاء لتنظيم الدفاع عنها وجعل مركز الدفاع عنها في مدينة الإسماعيلية، كما وضعت في القناة سفن حربية بريطانية فرنسية، وجهزت شركة القناة الإدارة العسكرية في القناة ما لديها من سفن ومعدات وأدوات ومهندسين وعمال في خدمة الدفاع عن القناة [114].

المبحث الثاني:

طبيعة السياسة البريطانية تجاه مصر بعد فرض الحماية(1914- 1918):

أنطوى تأثير قانون الحماية على الواقع السياسي في مصر، ولعل أهمها زج مصر في الميدان العسكري، واتخاذها مقر لقيادة العمليات العسكرية البريطانية، ومركز لدعايتهم السياسية في البلاد العربية، ناهيك عن تكريس الإمكانيات الاقتصادية لمصر لقواتها المرابطة هناك. والتي كانت تبلغ حوالي(18,000) مقاتل وكان يعوزهم المؤن والذخائر والتموين[115]. ومن الجدير بالذكر أن رئيس الوزراء البريطاني سبق وأن صرح رسميًا على أن تتحمل بريطانيا أعباء الحرب الحالية على عاتقها ولا تسعى إلى طلب المعونة من مصر[116]. إلا أنها عام (1915) بدأت تتخلى تدريجيًا عن تصريحاتها السابقة، بعد أن أدركت ضعف إمكانياتها الاقتصادية لتغطية نفقات قواتها في مصر[117]. لذا أقدمت الحكومة البريطانية على خرق ألعهود والتصريحات التي وعدت بها الرأي العام المصري قبل إعلان الحماية على مصر بتقديم المساعدة ورفع مستويات الاقتصادية والدفاع عن البلاد عسكرياً[118]. ولتكريس السياسة الجديدة أنيطت هذه المهمة إلى السير هنري مكماهونHenry McMahon [119]. الذي وصل إلى مصر في 9 كانون الثاني 1915 ليتولى مهام منصبه الجديد كمندوب سامي Hight Commissioner لبريطانيا العظمى في مصر، ومما يؤخذ على السير مكماهون أنه لم يكن ملماً بأحوال مصر السياسية لذلك حاول أن يضع أسلوب أكثر فعالية للسياسة البريطانية هناك في ظل توليه منصبه وكانت خطوته الأولى في هذا المجال، هو أطلاق أيدي المستشارين البريطانيين في البلاد، لاسيما المستشار المالي ادوارد سيسل Edward Cecil [120]. فضلاً عن قيامه بتوسيع سلطته وتعمده إلى أضعاف سلطة السلطان حسين والتنكيل

برئيس الوزراء حسين رشدي[121]. مبررًا إعماله بالتوافق مع المسوغات القانونية لقانون الحماية الذي يجيز للمندوب السامي التمتع بصلاحيات قانونية تصل حتى إلى اصدار مرسوم دون موافقة رئيس الوزراء[122]. وتبع هذه الاحداث السياسية تردي الاقتصاد المصري أبان الحرب، بعدما أصبحت مصر طرفًا في الحرب العالمية وبالتحديد عام (1915) مما يؤدي ذلك إلى بناء اقتصاد غير متوازن بشكل أو بأخر وقد ظهر هذا التأثير جلياً في الجانب البشري والمادي[123]. والمتمثل بتجنيد المصريين للخدمة العسكرية والمشاركة في الحرب العالمية، فضلاً عن أجبار العمال المصريين في تعبيد الطرق ليتسنى للقوات البريطانية سير المركبات المدرعة وأنواع السيارات[124]. ناهيك عن فرض إعمال السخرة على بعض المصريين وإجبارهم على حفر الآبار، وحفر الخنادق في المناطق الوعرة [125]. فضلاً عن ذلك واجه القطاع الزراعي خلال الحرب مستجدات سياسية جديدة فرضتها السياسة البريطانية، أثرت في استقرار القطاع الزراعي من حيث العمل على إبقاء أسعار القطن منخفضة بشكل مصطنع[126]. وعلى ما يبدو أن الدولة العثمانية حاولت استغلال تردي الأوضاع الاقتصادية في مصر. فشرعت بالاستعداد في شباط 1915 للهجوم على القوات البريطانية في مصر وبالتحديد على قناة السويس[127]. على الرغم من اعتراض رئيس البعثة العسكرية الألمانية في اسطنبول أوتو سندرس Otto Senders[128]. على الهجوم على القناة لأسباب عده لعل أهمها بعد القوات المهاجمة عن القواعد الرئيسة للدولة العثمانية، ألا أن اسطنبول أولت ألأسبقية إلى الاعتبارات السياسية للقناة على العسكرية، معززه رأيها بالظروف السيئة التي تعيشها مصر أنفة الذكر[129]. ناهيك عن اعتقاد العثمانيين بوجود رضا شعبي واسع إلى الدولة العثمانية لاسيما من الوطنيين المصريين[130]. وساور البريطانيون القلق جراء المعطيات العثمانية السابقة، لذا قررت تجهيز القناة بقوات إضافية من الجيش الهندي[131]. ونتيجة لذلك تم إحباط الهجوم العثماني على القناة في شباط من العام ذاته[132]. وفي أعقاب هذا الانتصار حاول رئيس الوزراء البريطاني استمالة مشاعر الرأي العام المصري والدفاع عن سياسة بريطانيا في مصر، ووعد المصريين أن بإمكانهم الاعتماد بثقة على دعم ومساعدة بريطانيا، وهذا ما حصل بالفعل[133]. وكان التعاطف المصري مع الدولة العثمانية واضحا عند اندلاع الهجوم الأخير، لاسيما البدو المصريين، وكان ذلك بسبب تلبية دعوة الجهاد التي أطلقتها الدولة العثمانية ضد الحلفاء[134]. ونظراً للمواقف السابقة شدد المندوب السامي البريطاني في مصر السير مكماهون على فرض القيود اللازمة على الوطنيين المصريين، أما نظرائهم في المنفى فقد حظوا بفرصة أكبر في مقاومة التواجد البريطاني في مصر، ولاقوا دعم معنوياً من السلطان العثماني والخديوي المخلوع، ومن أبرز هؤلاء محمد فريد بك[135]. وأقترح السير مكماهون في آذار 1915 أن يقسم الأراضي الساحلية المصرية المطلة على البحر الأحمر إلى قطاع شمالي وقطاع جنوبي، الأول يكون تحت أشراف المندوب السامي في القاهرة والثاني تحت أشراف المقيم البريطاني في عدن الذي يتلقى أوامره من حكومة الهند على أن يتم التشاور بين المندوب السامي في القاهرة والمقيم البريطاني في عدن للوصول إلى سياسة موحدة، فما كان للحكومة البريطانية ألا الموافقة على هذا المقترح مع التذكير على أهمية التنسيق بين الشخصيتين[136]. وفيما يتعلق بالوضع الداخلي في بريطانيا في ذلك الوقت، فقد شهدت في 22 أيار أزمة وزارية[137]. أدت إلى استقالة الوزارة في 25 أيار 1915، وتكليف اسكويث في اليوم ذاته بتشكيل حكومة جديدة برئاسته، تضمنت ولأول مرة في تاريخ بريطانيا حقيبة وزارية منفصلة تسمى وزارة (الذخيرة)(Ministry of Munitions) وأوكلت مهامها إلى للويد جورج Lloyd George[138]. والذي طالب من رئيس الوزراء اسكويث تفعيل دور وزارته من خلال تشكيل لجنة حرب War Committee في الوزارة تكون بمثابة وزارة حرب مصغرة، وقد وافقت الحكومة البريطانية على مقترح للويد جورج وتم تشكيلها في أيلول من العام نفسه[139]. ومن الملاحظ أن بريطانيا وبعد ترتيب وضعها الداخلي دخلت في مرحلة جديدة من النشاط السياسي، ولاسيما في مصر التي أصبحت محورًا رئيساً للسياسات البريطانية في المنطقة، إذ أرسل السير مكماهون وثيقة دولية في 24 تشرين 1915 اشتملت على العهود التي دعت العرب إلى إعلان اشتراكهم في الحرب إلى جانب بريطانيا وحلفائها[140]. فضلاً عن ذلك حقق البريطانيون بعض الانتصارات على الحملة السنوسية على مصر المدعومة من الدولة العثمانية في تشرين الثاني 1915 [141]. كما بدأت المفاوضات التمهيدية البريطانية الفرنسية في كانون الأول من العام ذاته في لندن حول مرحلة ما بعد الحرب[142]. وفي حلول عام (1916) استهلت الحكومة البريطانية هذا العام بإصدار قانون في 20 كانون الثاني 1916 والذي يمنح ألقائد العام للقوات البريطانية في مصر حق استدعاء الاحتياطي للخدمة العسكرية ماعدا الموظفين الحكوميين[143]. ونظرا إلى الأعباء الكبيرة التي تقع على عاتق المندوب السامي البريطاني كالشؤون العسكرية، وتطبيق السياسة البريطانية في مصر، فقد استحدثت الحكومة البريطانية قيادة عسكرية منفصلة ومركزها الرئيس مصر في كانون الثاني من العام نفسه وأنيطت قيادة تلك القوات بالجنرال أرتشيبلد موراي Archibald Murray[144]. ومهمتها الدفاع عن القناة والجهة الغربية لمصر، وسميت تلك القوات بـ (قوات البحر المتوسط) على أن يتم التنسيق مع السير مكسويل حول مهام كل منهما [145]. ولابد من الإشارة إلى أن السلطات البريطانية رأت أن الأمر يقتضي باستخدام أسلوب صارم عند التعامل مع المصريين بعدما كثرت حالات الهرب والتمرد من الخدمة العسكرية وقيامهم بمظاهرات إمام سراي عابدين في 29 كانون الثاني من العام نفسه[146]. وعلى ما يبدو أن السلطات البريطانية خشيت تكرار أحداث (1882). لذا سوغت لنفسها غطاء قانوني يؤكد حقها في استخدام أسلوب صارم عند التعامل مع المصريين، طالما الأمر يعني هيبة بريطانيا وكرامتها والحفاظ على إمبراطوريتها الكبرى[147]. وإزاء ما سبق أصبح الخلاف مادة لنقاش مثير بين السير مكماهون والسلطان، إذ أنتقد الأخير السياسة التي ينتهجها السير مكماهون ووقع الجفاء بينهما مما زاد توجس الحكومة البريطانية خشية تدهور الأوضاع السياسية هناك في ذلك الوقت[148]. وعلى هذا الأساس سعت الحكومة البريطانية بصياغة الحلول التي تحاكي رغبات السلطان، المتمثلة برسم سياسة جديدة في مصر[149]. بعدما وجه مجلس العموم البريطاني انتقاداً إلى سياسة مكماهون، فعلى سبيل المثال وجه النائب لورانس جينيل Laurence Ginnell [150]. أسئلة عديدة في جلسة مجلس العموم في آذار1916 بحضور وزير الخارجية البريطاني ومن هذه الأسئلة ما يخص تقييد الصحافة المصرية حينما تساءل عن القواعد والأحكام التي تسير عليها الحكومة المصرية عند رفضها الترخيص بتأسيس صحيفة دون إبداء الأسباب، في أشارة لتدخل السلطات البريطانية، وجاء رد الحكومة البريطانية على لسان اللورد سيسل الذي طلب من مقدم السؤال أن يحدد الحالات التي يسأل عنها لأنه ليس من المرغوب فيه إعلان بيان شامل عن جميع

الحالات[151]. وفي نهاية المطاف اختتمت التعليمات بالتأكيد على ضرورة استبدال المندوب السامي في الوقت المناسب بشخصية تستند بمعطيات أساسية منها أن يكون ملماً بأحوال مصر العامة وقادراً على امتلاك زمام الأمور[152].

أثر السياسة البريطانية على الواقع الاقتصادي في مصر عام (1916):

على الرغم من أن الوضع الاقتصادي في مصر لم يزل يسوده التدهور الصناعي والتجاري، ألا أن ذلك لم يمنع من ظهور مبادرات عدة للنهوض بالجانب الصناعي والتجاري، حيث تكونت لجنة التجارة والصناعة في نيسان 1916 والتي وضعت تقريرها الذي يعد ركيزة للسياسة الصناعية والتجارية، كما اهتمت هذه اللجنة بتذليل الصعاب أمام الصناعة، وتطور ما كان موجود من صناعات، فضلاً عن ذلك نمت بعض مطاحن الحبوب الآلية ومصانع السجاد والزجاج والملابس والأدوات المنزلية وغيرها من الصناعات، ورغم تنامي تلك الصناعات في حقبة الحرب، إلا أنها كانت صغيرة ومعظمها من النوع الفردي ومحدودة الوارد، وتركت السياسة البريطانية أثارها على تنامي الحركة الصناعية خلال مدة الحرب، وذلك بسبب الإحكام العرفية التي زادت ظروف العمل سوءًا[153]. فضلاً عن أتساع هوة الخلاف بين مكماهون والسلطان[154]. وقد بات واضحاً حجم ما تعانيه مصر في المجالات كافة ففي المدة مابين (1914-1916) أنخفض حجم رأس المال الأجنبي بنحو(24,133,000) جنيه وذلك بسبب السياسة البريطانية في البلاد والتي تتمثل بالحظر الذي فرضته السلطات البريطانية على رأس المال الأجنبي، واقتصار الاستثمار في مصر على البريطانيين والدول المتحالفة معها، ناهيك عن إغلاق حوالي (17) شركة مساهمة و(62) بيتاً من البيوت التجارية، بذريعة عائديه أملاكها إلى الألمان والنمساويين[155]. وعندما توجب توطيد السلطة البريطانية في مصر بوصفها محوراً رئيساً لسياساتها في المنطقة[156]. أقترح السير مارك سايكس Mark Sykes[157]. إنشاء المكتب العربي في القاهرة، وتمت الموافقة على مقترحه عام (1916) وكان المكتب من الناحية الشكلية يتبع وزارة الخارجية، لكنه سرعان ما أكتسب هويةً مستقلة، كما كان مارك سايكس يشرف بنفسه على تحرير لجنة المكتب السرية[158]. ناهيك عن مهامه المتمثلة على توافق النشاط السياسي البريطاني في المنطقة، وتنسيقه وتوصيل المعلومات والتقارير عن النشاط العثماني والألماني في المنطقة إلى السلطات والدوائر المعنية في بريطانيا والهند والتنسيق لبث الدعاية لصالح بريطانيا والحلفاء[159] وفي حزيران 1916 وبالتحديد عند اندلاع الثورة العربية الكبرى في الحجاز، ساهمت القوات المصرية بمعية بريطانية في المشاركة في الثورة من خلال إرسال قوات عسكرية لمساعدة شريف مكة[160]. ومن الملاحظ أن الأمر أزداد سوءاً بين ممثلي الحكومة البريطانية في مصر والسلطان لاسيما بعدما عين مستشاراً للداخلية متعاطف بدرجة كبيرة مع المندوب السامي البريطاني مكماهون، والذي زاد بدوره من عزلة السلطان حينما أقدم على منع اتصال موظفي الإدارة بالسلطان، وعلى أثر ذلك صرح السلطان إلى بعض مراسلي الصحف الرسمية البريطانية، عن زهده في العرش ورغبته اعتزال الحياة السياسية[161].

السلطات البريطانية في مصر في عهد ريجينالد ونجيت (1917- 1918):

لم تكن الحكومة البريطانية مستعدة لرؤية أتساع هوة الخلاف بين السير مكماهون والسلطان حسين كامل، ورأت أن الوقت قد حان لتذليل كل العقبات، في سبيل عودة العلاقات الودية بين ممثل الحكومة البريطانية والسلطان[162] سارعت الحكومة البريطانية إلى اختيار السير ريجينالد ونجيت Reginald Wingate[163]. مندوباً سامياً لبريطانيا بدلاً من السير مكماهون، وما كان يميز السير ريجينالد صداقته بالسلطان منذ ثلاثين عاماً فضلاً عن توفر فيه المعطيات سابقة الذكر، لتولي منصب المندوب السامي في مصر[164]. وصل السير ريجينالد إلى القاهرة في أوائل كانون الثاني 1917، وقد أحيط مجيئه بمظاهر العظمة والفخامة، وكانت له صلات بضباط الجيش المصري وكبار الشخصيات، وقد فرض شخصيته ونفوذه على الحكومة ورجال البلاط بقوة، وأمتلك زمام الأمور وأخذ يزور الوزارات، وأبقى لنفسه الإشراف على الجيش المصري[165]. ومن الملاحظ أن المندوب السامي ريجينالد ومنذ وصوله إلى مصر كان عازماً على معالجة مسألتين حيويتين بالنسبة لبريطانيا وهما أن تعزز العلاقات المصرية البريطانية، وتطوير الدور الذي يجب على مصر أن تقوم به لمساعدة بريطانيا أثناء الحرب وتقديم المزيد من المجهود الحربي[166]. ومما قد يؤخذ عليه أنه أهتم بالدرجة الأساس بكيفية دعم وتكريس المصالح البريطانية في مصر من دون الالتفات إلى ما كان يعانيه معظم المصريين في جميع المجالات جراء أثار الحرب العالمية. وفي عام (1917) أصبحت الأوضاع السياسية في مصر متداخلة ومعقده، حتى أن مجلس الوزراء البريطاني أولى أهمية بالغة في مناقشة الوضع السياسي في مصر لاسيما بعد وصول البرقية المرقمة (1902) من القائد العام للقوات المسلحة في مصر في 21 أيار من العام نفسه، والتي تضمنت وجود صعوبة كبيرة في إرسال قوات إضافية إلى مصر بسبب تواجد الغواصات الألمانية في البحر المتوسط، وبين المجلس بان هنالك (7,500) مقاتل بريطاني ينتظرون في مرسيليا سوف يتم إرسالهم إلى مصر في الوقت المناسب[167]. تزامن ذلك مع بداية تبلور ضغط سياسي مختلف نوعًا ما على الحكومة البريطانية، وأخذت هذه الأصوات في ذلك الوقت بالتعالي والمطالبة بحرية الشعوب لاسيما الرئيس الأمريكي وودرو ويلسونWoodrow Wilson[168]. بعدما وجه رسالة إلى دول الحلفاء في 22 كانون الثاني من العام نفسه، أوضح فيها قائلاً :((**يجب ترك الناس أحراراً في تحديد نظام الحكم الخاص بهم**)) [169]. فضلاً عن ذلك بدأت دعوات الاستقلال بالتنامي من بعض المصريين الوطنيين[170]. ومن خلال ما تقدم نلاحظ حجم المسؤولية الملقاة على المندوب السامي الجديد. إلا أن الحنكة السياسية التي يملكها، والمدة الطويلة التي قضاها في مصر قبل توليه المنصب، جعلته أن يسلك طريقاً وسطاً فمن جهة حاول أن لا يضع هوة بين الحكومة المصرية وبينه، ومن جهة أخرى أراد توطيد النفوذ السياسي البريطاني في فترة ما بعد الحرب[171]. وكان أول نشاط سياسي له هو نقل المستشار البريطاني المالي ادوارد سيسل المؤيد لسياسة مكماهون، إذ أرسل في 31 كانون الثاني 1917 برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية حملت بين ثناياها توضيح الموقف بينه وبين سيسل إذ قال:((**لا يوجد عدم وفاق بيني وبين سيسل غير أن علاقاته مع السلطان والوزراء [المصريين] ليست على ما يرام وأنني أعتقد إزاء هذه الحقيقة أنني لا أريد أن أواجه أية عراقيل في سبيل تعاملي مع الوزراء المصريين**))[172] وعلى الفور ردت وزارة الخارجية البريطانية بتنحية سيسل وتعيين مستشارا مالي جديد في مصر[173]. وفي هذه الأثناء بدأت المساعي البريطانية في حث الحكومة

المصرية على زيادة مجهودها الحربي لخدمة بريطانيا، وبقدر تعلق الأمر بالوضع السياسي في مصر، فأن بريطانيا أدركت أن ظروف الحرب رفعت كثيراً من أهمية مصر بالنسبة لبريطانيا[174]. وفقا لما تقدم بدأت بريطانيا تتطلع إلى نظام سياسي في مصر قادر على قيادة مصر في مرحلة ما بعد الحرب، إذ كانت بريطانيا تخشى من أمرين رئيسين هما زعامة مصر فكرة الجامعة الإسلامية بعد انهيار الدولة العثمانية، كما كانت ترى أن الأشراف على مصر سيكون عاملاً جوهرياً وفعالاً لإحكام السيطرة على ممتلكات الدولة العثمانية بعد الحرب[175]. ولاقت تلك الاحتمالات تأييداً واسعاً من السياسيين البريطانيين، وتولدت قناعات بضرورة تغير النظام السياسي في مصر وإعلان ضمها بشكل رسمي إلى الإمبراطورية البريطانية كما ضمت قبرص في وقتً سابق[176]. وفي ضوء هذا المبدأ عمل المندوب السامي على معرفة نوايا السلطان حسين كامل ووزرائه نحو مساعي بريطانيا لتغير النظام السياسي في بلاده، إلا إن المندوب السامي ريجينالد عكف على مفاوضتهما في أمر العلاقات السياسية بين بريطانيا ومصر ليتسنى له معرفة مدى استعداد السلطان ووزرائه لذلك، وفي هذا الوقت أرسل تقريرًا إلى وزارة الخارجية البريطانية في 24 آذار 1917 قال فيه:((**ليس لدي أي نوع من الشك في أن السلطان ووزرائه يرحبون بأن يمنح المصريون درجة أكبر من نظام الحكم الداخلي في بلادهم أوسع من تلك الدرجة التي يتمتعون بها حاليا**))[177].

وسعت الحكومة البريطانية لإلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر، لكي تحقق بذلك مكاسب اقتصادية في ظل الوضع المحرج التي تعيشه بريطانيا في تلك الحقبة. وفي 24 أيار 1917 بادرت الحكومة البريطانية في إصدار قراراً بتأليف لجنة مكونة من أربعة أشخاص، على أن يكون منهم بريطاني ذو شخصية قانونية في مصر، وسميت تلك اللجنة (**لجنة الامتيازات**)، ومن مهامها وضع القوانين والنظم الاقتصادية التي تنسجم مع نظام الحماية البريطانية في البلاد، وقد ترأس هذه اللجنة وزير المالية يوسف وهبة وكان العضو الفعال في اللجنة ومقررها المستشار المالي البريطاني السير برونيات Sir Brunyate واستمرت اجتماعات تلك اللجنة إلى ما بعد الحرب حتى بلغت جلساتها(128) جلسة[178]. وفي غضون ذلك ظهرت ملامح الارتفاع التدريجي في محصول القطن بعدما شعر البريطانيون بنقص محصول القطن في تزويده للصناعات العسكرية ولذلك ألغوا الإجراءات الحدية لزراعة هذا المحصول[179]. وتوقع الفلاحون المصريون أن يعوضهم ذلك ما خسروه في السنوات السابقة خلال الحرب وارتفعت أسعار المحصول لتصل في عام (1917) إلى (38) جنيه للقنطار الواحد، فضلاً عن ذلك بدأ النهوض في تطوير الصناعة المصرية المحلية لاسيما الصناعات اليدوية(المنسوجات، الأحذية، الجلود)، ناهيك عن الزيادة الكبيرة في أعداد الأشخاص الذين كانوا يزاولون الصناعة إلى حوالي (489,000) عامل خلال عام (1917) إما عدد العمال المأجورين فوصل إلى ما يقارب(231,000) عامل[180]. وعلى ما يبدو أن المعطيات السابقة دفعت بفكرة ضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية. لاسيما وان الحكومة البريطانية كانت تحث سلطاتها في مصر على أتباع سياسة حكيمة، وذلك لتحقيق نوعاً من التوازن السياسي بين السيطرة البريطانية على فلسطين وخشية إثارة مشاعر المسلمين في مستعمراتها لكي لا يعتقدون أن بريطانيا ضد المسلمين لاسيما في هذا الظرف الحرج[181]. وفي ضوء ذلك نصح مدير المكتب العربي للمخابرات في القاهرة بفكرة الضم النهائي لمصر وقدم تقريرًا إلى وزارة الخارجية البريطانية في 22 حزيران 1917 أوضح فيه ما كشفته الحرب من أهمية خطيرة لمصر، وما لقناة السويس من أهمية حيوية للإمبراطورية وأن هذا الأمر ضروري لكي تضمن بريطانيا مركزها في خط برلين بغداد المقترح فضلاً عن ذلك ازدياد مخاطر ذلك الأمر كالحذر من استقالة الوزراء والموظفين مما يتعذر إدارة الحكم وتخلخل الأوضاع الداخلية ورد الفعل في أوساط المسلمين عامة وفي البلاد العربية خاصة لكنه انتهى بإصراره على الضم والتخلص من أسرة محمد علي باشا كلياً [182]. وقادت الدعوات السابقة والتقارير المرسلة من مصر إلى بريطانيا عبر ممثليها هناك إلى عودة موضوع طبيعة العلاقة مع مصر إلى جدول إعمال الحكومة البريطانية، وتشكلت لجنة من مجلس اللوردات البريطاني في عام (1917) بعضوية كل من اللورد بلفور وكورزون وملنرMilner[183]. وكانت مهام تلك اللجنة البت في تحديد حالة النظام السياسي في مصر في مرحلة ما بعد الحرب، وقدم كل عضواً في اللجنة رأيه الخاص عن الوضع السياسي في مصر[184]. فقد قال ملنر:((**أن مصر ما لم تفقد في الحرب القائمة[الحرب العالمية] فان مستقبلها يكون بقدر مهم من الإمبراطورية البريطانية مثل الهند ونيجيريا**)) وادعى بلفور:((**أن مصر ليست مستعدة للحكم الذاتي من أي نوع وأعلن عن استعداده للتفاوض في وقت لاحق مع رئيس الوزراء المصري حسين رشدي الذي دعم وما يزال السياسة البريطانية تجاه مصر**))[185]. كما بين اللورد كورزون زعيم المعارضة في مجلس اللوردات عن رأيه برفض فكرة اندماج مصر في الإمبراطورية البريطانية وصرح بذلك بقوله:((**بان ذلك[ضم مصر] أمر غاية في الصعوبة ويجب أن يؤخذ بشيء من التروي**)) [186]. كما ذكر بمناسبة أخرى قائلاً:((**أفضل أن يكون النظام السياسي في مصر على شكل محمية بريطانية**))[187]. تواءمت الآراء السابقة مع أغلبية واسعة من الرأي العام البريطاني الذي كان مقتنعاً بالتمسك بالنظام السياسي القائم في مصر(**نظام الحماية**) [188]. وفي ظل هذا التباين والاختلاف بين السياسيين البريطانيين حول تقرير مصير وضع مصر السياسي، أرسل المندوب السامي البريطاني برقية إلى حكومة لندن في 27 تموز 1917 تساءل فيها عن السياسة الواجب اتخاذها في مصر لاستمرار السيطرة البريطانية عليها، وفي حال قررت الحكومة البريطانية قانون الضم فمن الضروري أن يقابل القانون بتكتيك معين حتى يقابل بانسيابية من المصريين، ألا أن الحكومة البريطانية قررت التمسك بنظام الحماية البريطانية على مصر[189]. وفي هذه الأثناء توترت العلاقات السياسية بين الحكومة البريطانية والمصريين على خلفية منشور 2 أب 1917 الذي تضمن تحريم التجارة في محصول بذرة القطن، نظراً لقدوم حكومة جلالة الملك على شراء هذا المحصول، كما عينت لجنة سميت (**لجنة مراقبة بذرة القطن**) وتقتضي مهامها بشراء بذرة القطن نيابة عن الحكومة البريطانية[190]. وفي غضون ذلك كانت السياسة البريطانية في مصر، في الغالب غير مقنعة للسلطان حسين كامل، وأمل على أن يعمل على تحسينها عقب انتهاء الحرب العالمية، ولكن الموت لم يمهل السلطان ليحقق أهدافه السياسية، وتبوء عرش السلطنة شقيقه أحمد فؤاد[191]. بعد أن أبلغته الحكومة البريطانية عن طريق المندوب السامي البريطاني في مصر، بتبوء العرش في 9 تشرين الأول 1917[192]. وعلى الرغم من ما كان معروف عن السلطان أحمد فؤاد بصلابة الإرادة، إلا إنه رضخ في أول اختبار إمام الحكومة البريطانية، حينما فرضت عليه تشكيل وزارة حسين رشدي الثالثة التي استمرت في الحكم للمدة(تشرين الأول 1917-

نيسان 1919) [193]. وقد تزامن ذلك مع نوعاً من الاستقرار العسكري النسبي بعدما تلاشت التهديدات للأراضي المصرية، وتحول الموقف العسكري البريطاني من الدفاع إلى الهجوم، إذ كانت قوات الجنرال أدموند اللنبي Edmund Allenby [194]. قد بدأت تقدمها نحو الأراضي العثمانية في الشرق[195]. ثم حدثت بعد ذلك أزمة سياسية في مصر بدأت تلوح في الأفق بعدما عزم السلطان أحمد فؤاد على تغير إبراهيم فتحي باشا واحمد حلمي وتعيين عبد العزيز فهمي وسعد زغلول مكانهما كما طالب بتحديد حجم السيطرة البريطانية على الوزارة لاسيما فيما يتصل بالنواحي المالية والعلاقات الخارجية والجيش، فضلاً عن فانه ذلك عد تدخل وزارة الخارجية البريطانية في مسألة اختيار الوزراء تعسفاً من جانب بريطانيا، وطالب بتحديد مهمة المستشارين البريطانيين في الوزارات المصرية واقتصارها على الاستشارة الفنية، من دون التطرق إلى الجوانب السياسية[196]. ولكن المندوب السامي البريطاني رفض مطالب السلطان ألا أن الأزمة سويت بمقابلة المندوب السامي مع إبراهيم فتحي باشا وطلب منه الاستقالة وتعيين أحمد زيور باشا محافظ الإسكندرية بدلاً عنه[197]. وأرسل المندوب السامي برقية لوزير خارجيته في 24 كانون الأول 1917 ذكر فيها:((**فلنأمل ولو في الوقت الحاضر على أية حال ألا نواجه مزيدا من هذه البرامج السياسية التقدمية، وأن كان علينا أن نتوقع عرضا صريحا جدا للاماني الوطنية حين تنتهي الحرب، وإلى أن يحين ذلك الوقت فاني، على أية حال آمل في أن تكون مباحثات لجنة الامتيازات قد نقت الجو إلى حد كبير**)) [198].

السياسة البريطانية في مصر في نهاية الحرب العالمية (1918):

أن التطورات السياسية التي حدثت في مصر عام (1917) كشفت عن بعض ملامح الوضع السياسي في المستقبل، ولعل المشكلة الأكثر خطورة بالنسبة لبريطانيا هو تطلع المصريين لإصلاح النظام السياسي في بلدهم من خلال المطالبة بالاستقلال، وقدر تعلق الأمر بالوضع السياسي، فان الحكومة البريطانية لم تصغ إلى المؤشرات السياسية في مصر حول ضرورة اصلاح النظام السياسي، وواصلت جهودها لتحقيق مصالحها دون الإصغاء إلى مطالب الشعب المصري. ومنذ مطلع عام (1918) قامت الحكومة البريطانية بصياغة عروض تحاكي أهدافها السياسية في مصر والمنطقة، لعل أهمها قضية تجنيد المصريين في الخدمة العسكرية من القضايا المهمة التي جرت مناقشتها في مجلس العموم البريطاني في كانون الثاني 1918، بعد تقديم مقترح تبنى فيه وزير الخارجية البريطاني فرض التجنيد الإلزامي على المدنيين المصريين، لاسيما في ظل وجود أعداد كبيرة في سن الخدمة العسكرية من المصريين، من دون المساس في الصناعات الأساسية، ويحق للمصريين دفع (20) جنيه إسترليني في حالة عدم الرغبة في الالتحاق في الجيش، ومما لا شك فيه أن مجلس العموم البريطاني كان يرى أن حكومة صاحب الجلالة، ومنذ إعلان الحرب عام (1914) آلت على نفسها العبء الكامل من الحرب بقدر ما كان لمصر هي المعنية بذلك[199]. ولذلك وافق مجلس العموم البريطاني على مقترح وزير الخارجية البريطاني[200]. ويبدو أن الافتقار إلى الجدية في الموقف البريطاني حيال التعامل مع وضع مصر السياسي جعل من القضية تأخذ طابعًا دوليًا. ففي 18 كانون الثاني من العام نفسه صرح رئيس الولايات المتحدة بمبادئه ألأربعة عشر التي كانت بمثابة الدفعة القوية للتحرك السياسي للوطنيين المصريين[201]. فضلاً عن تصريح قائد الثورة البلشفية فلاديمير لينين Vladimir Lenin[202]. الذي طالب فيه تحرير مصر والهند والذي لاقى أصداءها واسعة في مصر لاسيما في المدن ذات التركيز العمالي في القاهرة والإسكندرية، إزاء ذلك أرسل محمد فريد بك برقية شكر في عام (1918) إلى لينين يشكره على تصريحه السابق[203]. وفي هذه الأثناء أصدر مجلس الوزراء المصري بحضور السلطان قراراً في 9 آذار من العام نفسه بتحميل مصر مبلغ (3,500,000) جنيه كتعويض للحكومة البريطانية نتيجة لنفقاتها العسكرية في مصر، فضلاً عن اعتراف المجلس بجميل الحكومة البريطانية التي حمت البلاد من غارات العدو[204]. كان هذا القرار محط استياء معظم الوطنيين المصريين، لاسيما السياسيين منهم، وفي غضون ذلك احتكرت الحكومة البريطانية بذرة محصول القطن وحددت سعر شرائه في العام نفسه بـ(42) ريالاً للقنطار الواحد[205]. في الوقت الذي كان سعره عالميا(62) ريالاً وفي بعض المناطق وصل سعره حوالي(77) ريالاً للقنطار الواحد[206]. وعلى أثر ذلك أصدرت الحكومة المصرية بلاغاً في 13 آذار 1918 عن هذا الاحتكار وسوغته بقولها نظراً إلى الأحوال الاستثنائية الناجمة عن الحرب والمتأثرة بها ألان تجارة القطن المصري ولاسيما قلة بواخر النقل وتخفيض مساحة الأراضي المزروعة قطناً، وأيضاً مراعاة لضرورة الاحتفاظ بما للإمبراطورية البريطانية وما للحلفاء من المواد الطبيعية سدا لحاجتهم الضرورية[207]. وفي 21 آذار 1918 التقى السلطان بسعد زغلول، وبرر الأول موقفه من البلاغ السابق(بلاغ 13 آذار) بأنه لم يحط علماً بجدول إعمال الجلسة ألا قبل انعقاد الجلسة، حيث أتى رئيس الوزراء بكتاب مكتوب بالانكليزية وقال أن المسألة غاية في الاستعجال ولم يمكنه تأجيلها 000 ولا من رفع ألسعر الذي تحدد [من بريطانيا]، وفي غضون ذلك عقد سعد زغلول العزم لملاقاة المندوب السامي، وتحقق ذلك في 23 آذار من العام ذاته وحينما سأله سعد زغلول عن أسعار بذرة محصول القطن، أجابه بأن مسألة القطن مسألة حربية، كما أدعى بأن الحكومة قامت بحماية الفلاح من تقلبات الأسعار في قرارها السابق، ومن الملاحظ أن مسألة الامتيازات في عام (1917) ومسألة محصول القطن عام (1918) قد أربكت الوضع السياسي في البلاد، وفي هذه الحالة بدأت الاجتماعات السرية تعقد لتداول موقف الوطنيين جراء السياسة البريطانية، لاسيما اجتماع 18 نيسان 1918 في دار سعد زغلول[208]. وتواءمت نشاطات الوطنيين المصريين مع الطبقة الحاكمة المصرية، ففي أواخر نيسان من العام نفسه أتفق السلطان مع رئيس وزرائه لتكثيف الجهود في تحديد شكل الحماية بإعطاء جزء كبير من الاستقلال الذاتي لمصر، كما تغيرت مواقف بعض الوطنيين المصريين الذين كانوا ينتظرون نصر ألمانيا والدولة العثمانية وجدوا الآن الفرصة قد حانت لتغير مواقفهم، وبدوا بمطالبة بريطانيا لنيلهم الاستقلال[209]. إما المعتدلون المصريون فقد استندوا على وعود الساسة البريطانيين أثناء الحرب في منح مصر الاستقلال بعد انتهاء الحرب[210]. وفي خضم هذا الحراك السياسي برزت على الساحة المصرية فكرة أنشاء وفد سياسي، يأخذ على عاتقه المطالبة بحقوق المصريين[211]. وشجع السلطان فكرة الوفد علناً، وكان يهدف من ذلك التأييد أمور عده لعل أهمها التقرب إلى الوطنيين المصريين[212]. كما كان موقف رئيس الوزراء المصري من الوفد مشجع بل طالب بالسفر إلى بريطانيا لعرض مطالب الشعب المصري[213]. وفي الواقع أن المندوب السامي كان يؤيد الطلب السابق لرئيس الوزراء، وعمل على مراسلة حكومة بلاده لتوضيح هذا الجانب[214]. ألا أن وزير الخارجية البريطاني رفض سفر الوفد إلى لندن بحجة انشغال

الحكومة البريطانية بالترتيبات اللازمة لوقف الحرب[215]. وفي غضون ذلك برزت بعض المستجدات السياسية التي كان لها أثر كبير في سير الأحداث السياسية في مصر ففي أوائل تشرين الثاني 1918 كان المستشار المالي البريطاني في مصر قد أنجز العمل الذي أوكل إليه من قبل لجنة الامتيازات، وسمي(**مشروع برونيات**)[216]. وتزامن ذلك مع صدور التصريح البريطاني الفرنسي في 7 تشرين الثاني 1918 والذي أنصب على أنصاف الشعوب العربية التي كانت تخضع للحكم العثماني[217]. وعلى هذا الأساس أزداد حماس بعض السياسيين المصريين لاسيما الوطنين منهم أمثال سعد زغلول وعبد العزيز فهمي[218]. وغيرهم والذين استطاعوا تشكيل وفد يأخذ على عاتقه حمل المطالب المصرية المتمثلة بالاستقلال إلى عرضها في المحافل الدولية[219]. ولتحقيق ذلك سارعوا لمقابلة المندوب السامي البريطاني وعرضوا عليه مطالبهم والتي تتلخص بتغير الوضع السياسي في البلاد[220]. وفي 20 تشرين الثاني من العام ذاته طالب رئيس الوفد (سعد زغلول) بمنحهم جوازات سفر والسماح لهم بالسفر إلى لندن، ألا أن الحكومة البريطانية رفضت طلبه، فاضطر سعد زغلول إلى إرسال رسالة إلى المندوب السامي طالب فيها تسهيل سفره هو وأعضاء الوفد، وسرعان ما جاء الرد بالرفض[221]. وعلى أثر ذلك رفع كل من رئيس الوزراء حسين رشدي ووزيره عدلي يكن استقالتهما إلى السلطان في 2 كانون الأول 1918 بسبب رفض الحكومة البريطانية السماح للوفد السفر إلى لندن، حاول المندوب السامي التأثير على الشخصيتين للرجوع عن قرارهما السابق كما دعائهم لزيارة لندن في وقتا لاحق، وفي نهاية المطاف وبناءاً على أوامر الحكومة البريطانية أرجى المندوب السامي النظر في استقالتهما نحو أربعة أشهر في محاولة لكسب الوقت[222]. وعلى ما يبدو أن ذلك كان بسبب انشغال الحكومة البريطانية في وضعها الداخلي، لاسيما وأنها كانت مستعدة لإجراء انتخابات امتازت بصبغة سياسية مختلفة تماماً عن السنوات السابقة بعد أن أصبح للمرأة حق المشاركة في انتخابات مجلس العموم البريطاني في كانون الأول 1918[223].

المبحث الثالث:

موقف بريطانيا من نشاط الحركة الوطنية المصرية (1919):

نتيجة لما أسفرت عنه الحرب العالمية من تدهور اقتصادي واجتماعي في كافة المستويات، فضلاً عن وعود بعض السياسيين البريطانيين الداعين لمنح مصر استقلالها بعد الحرب، تأزمت العلاقات السياسية بين الحكومة البريطانية وبعض السياسيين البريطانيين المتعاطفين مع الوطنيين المصريين، وقد بلغت ذروتها في عام (1919). بعدما كانت الحكومة البريطانية مقتنعة بأن المصالح البريطانية في مصر يمكن تعزيزها فقط من خلال سياسة حكيمة ومحددة، وأن الواجبات المهمة للمندوب السامي هي عدم السماح إلى تنامي مطالب وقوة الحركة الوطنية في مصر[224] ونتيجة لذلك كان أمام السلطات البريطانية معالجة قضيتين بأرزيتين في تلك المدة، وهما تقديم رئيس الوزراء استقالته، والوقوف بوجه تنامي قوة الوطنيين المصريين ورغبتهم بعرض القضية المصرية إمام الرأي العام العالمي[225]. وفي الأول من كانون الثاني من العام نفسه، اقترحت وزارة الخارجية البريطانية الوصول إلى حل مع الوطنيين يتلخص في قبول سفر وزيرين من الوفد أو حتى بعض أعضائه إلى لندن[226]. وقدر تعلق الأمر بالوضع السياسي في مصر ولاسيما رغبة رئيس الوزراء المصري بتقديم استقالته ناقش مجلس العموم البريطاني في 4 كانون الثاني 1919 الوضع السياسي في مصر، وطرح بعض الأعضاء مقترحات عده لتدارك الوضع لعل أهمها تشكيل وزارة جديدة، فضلاً عن ذلك استدعاء الجمعية التشريعية، ألا أن كلا المقترحين لم يحظى بتأييد الأغلبية في المجلس وأتفق الأعضاء على اعتماد مبدأ المماطلة وكسب الوقت حتى نهاية شهر أيار[الموعد المقرر لمعاهدة فرساي][227]. وفي اليوم ذاته أرسل اللورد كورزون برقية إلى المندوب السامي يثني فيها ويبدي إعجابه بتقرير مشروع برونبيات سابق الذكر،على الرغم من أن المشروع أثار القلق في الدوائر الوطنية في مصر[228]. وفي غضون ذلك حاول الوطنيون المصريين إيجاد قوة عالمية تدعم مطالب المصريين والسفر إلى باريس، فأرسلوا مطالبهم إلى شخصيات عده، ففي 12 كانون الثاني أرسل الوفد رسالة إلى رئيس وزراء الحكومة الفرنسية جورج كليمنصو[229]. وإلى للويد جورج كان مفادها توضيح الحالة العامة في مصر والتي أصبحت لا تطاق[230]. كما أرسل الوفد برقية إلى رئيس وزراء ايطاليا، وفي اليوم التالي أرسل سعد زغلول برقية إلى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية روبرت لانسينغ Robert Lansing (1864- 1928) معرباً فيها: ((**أن مصر أولى الأمم بالتمتع بنعم المبادئ الجديدة لسياسة العالم وبين أيديكم نضع أمالنا القومية ولذمتكم نكل الدفاع عنها حتى لا تضيع حقوقنا بحجة أن خصومنا أقوياء**))[231]. ومن الملاحظ أن الوفد المصري كان حريصاً جداً للتقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية،لاسيما في ظل توتر العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حول قضية نفط بلاد فارس[232]. وفي يوم 14 كانون الثاني 1919 أرسل سعد زغلول رسالة إلى رئيس مجلس العموم البريطاني والذي تضمن:((**لما عقدت الهدنة ووقف العالم على باب السلام وتصفية المشاكل الدولية كان من الطبيعي أن تتقدم مصر بعرض حالها على مؤتمر الصلح لتتلخص من وضع شاذ لم يكن ليبرر وجوده إلا المجاملات الدولية على حساب الحق والباطل**))[233]. ومن الملاحظ أن تضافر الجهود السياسية بين السلطان وبعض السياسيين المصرين من جهة والوطنيين المصريين من جهة أخرى، أدى إلى نشوء طبقة رأسمالية داعمة لمطالب الوطنيين المصريين[234]. ونتيجة لذلك مارست الفئات السابقة نوعاً من الضغط السياسي على السلطات البريطانية فاشترطت عودة رئيس الوزراء المصري إلى الحكومة بسفر الوفد للمشاركة في مؤتمر الصلح في باريس المزمع عقده[235]. وفي 16 كانون الثاني أرسل المندوب السامي تقريراً إلى وزارة الخارجية أوضح فيه أن السلطان والوزراء المصريين وافقوا على استمرار رئيس الوزراء حسين رشدي وعدلي يكن في مزاولة أعمالهما بشرط أن يسمح لزغلول وزملائه الحصول على جوازات السفر وإلا سوف يضطران إلى الاستقالة[236]. لم تصغ الحكومة البريطانية إلى مطالب المصريين، لاسيما وأن الوضع في مصر بات ينذر بأزمة سياسية كبيرة تلوح في الأفق، في ظل سفر المندوب السامي البريطاني في 21 كانون الثاني 1919 إلى لندن، ونزول قوات عسكرية بريطانية إلى شوارع القاهرة [237]. وقد تميزت الأيام العشر الأولى من غياب المندوب السامي، بكثرة الاعتقالات، ومنع التظاهرات، ومراقبة الصحف الرسمية وغير الرسمية، ومن الملاحظ أن قضية سفر الوفد المصري إلى لندن أصبحت من القضايا المهمة التي جرت مناقشتها مع المندوب السامي وكان مقترحاً تبنى فيه الأخير موقفًا مضادًا لموقف الحكومة البريطانية، إذ سعى إلى أقناع الحكومة البريطانية بتغير موقفها

الحازم من منع سفر الوفد مبيناً تعذر تشكيل حكومة مصرية في حال حصول ذلك، وظل ينتظر الرد الحكومي في لندن[238]. ألا أن المستجدات السياسية التي تزامنت مع الرد البريطاني ساعدت على تصلب الموقف البريطاني تجاه مساعي الوفد المصري، ومن هذه المستجدات تجاهل الرئيس الأمريكي لبرقيات الوفد المرسلة إليه، والسبب في ذلك يعزى إلى أن الرئيس الأمريكي ولسن لم يشأ أن يصطدم بالسياسة البريطانية[239]. وعلى ما يبدو أن الحكومة البريطانية لا ترغب في فرض شروط الوفد المصري عليها في ظل حالة الانتصار التي كانت تعيشها عقب نهاية الحرب العالمية، والتي هي بدورها تفرض شروط على دول لا تقاس بمصر من حيث كل المعطيات كألمانيا وحلفائها. لذلك أعلنت الحكومة البريطانية ردها عبر وزارة الخارجية البريطانية على مطالب الوفد المصري في 20 شباط 1919 والتي أوضحت فيه :((**أن الزعماء القوميين[الوطنيين] الذين ترأسوا حركة تستهدف الخلاص من الانجليز لا حق لهم في الحضور إلى هنا [لندن] وأن الموافقة على مطالب الوزراء في هذا الشأن سيكون علامة ضعف 000 وأن الوزراء المصريين لا ينبغي أن يملوا شروطهم للقدوم إلى لندن000 وأن من الممكن للغاية استمرار الحكم في مصر بلا وزارة**))[240]. وعلى أثر ذلك أزداد استياء الرأي العام المصري من السياسة البريطانية المتبعة في مصر، لاسيما بعدما وردت أنباء عن حصول الوفد السوري على موافقة لحضوره مؤتمر فرساي[241]. المزمع عقده في وقت قريب[242]. وفي غضون ذلك بعث كورزون رسالة في 26 شباط من العام نفسه إلى شيتهام طلب خلالها منه أن لا يسلم بسفر الوفد فان التسليم بالسفر يعني التقدير والاعتراف لهم بتمثيل ألرأي العام المصري، الأمر الذي يسمح للوفد باستغلال الموقف[243]. وفي ضوء ذلك تمت الموافقة على استقالة وزارة حسين رشدي باشا في الأول من آذار 1919[244]. لاقت استقالة رئيس الوزراء حسين رشدي باشا استياء واسع في داخل الأوساط الشعبية، ولاسيما الوطنيين المصريين الذين أرسلوا برقيات احتجاج عده ففي 2 آذار من العام نفسه قدم أعضاء الوفد احتجاجاً إلى السلطان على أثر قبول استقالة حسين رشدي، وجاء فيه:((**عفواً يا مولانا، قد تكون مداخلتنا في هذا الأمر وفي غير هذا الظرف غير لائقة، ولكن الأمر قد جل الآن عن أن يراعى فيه أي اعتبار غير منفعة الوطن الذي أنت خادمه الأمين**))[245]. كما أرسلوا برقية احتجاج لسفراء وقناصل الدول الأوربية في مصر بتاريخ 4 آذار من العام نفسه، تضمنت أيضا التذمر من السياسة البريطانية تجاه مصر وتضمنت:((**أن الدولة[بريطانيا] التي تسومنا الخسف ما لبثت أن قررت نهائياً قطع الطريق علينا إلى المؤتمر ساخرة بوعودها كأنها لم تكن تقصد بهذه الوعود سوى أن تفوت على الأمة فرصة نفيسة000 وعلى الرغم من المبادئ التي أقرها الحلفاء بالإجماع، لازال في العالم أمة تتحكم فيها القوة الغاشمة**))[246]. وحث السياسيين البريطانيين على اتخاذ موقفاً حازم تجاه تمادي الوطنيين المصريين في عرض مطالبهم في الاستقلال[247]. ونتيجة لذلك أستدعى القائد العام للقوات البريطانية في مصر(وكالة) الجنرال ديفيد وطسون David Watson [248]. في 6 آذار 1919 رئيس الوفد المصري ورفاقه إلى مركز القيادة العامة بفندق سافوي[249]. وألقى عليهم البلاغ التالي:((**علمت أنكم تضعون مسألة وجود الحماية موضوع المناقشة، وأنكم تقيمون العقبات في سير الحكومة المصرية تحت الحماية والسعي في منع تشكيل وزارة جديدة وحيث أن البلاد تحت الأحكام العسكرية، لذلك يلزمني أن أنذركم أن أي عمل منكم يرمي إلى عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية**))، وبعد أن تم إلقاء هذا البلاغ أبلغهم بان الأمر غير قابل للنقاش وتركهم وأنصرف[250]. ورفض سعد زغلول وزملائه تهديد الجنرال وطسون الرامية إلى توطيد النظام السياسي في مصر والسيطرة عليها بشكل تام[251]. وانطلاقاً من تهديدات الجنرال وطسون في التعامل وفق الأحكام العرفية تم اعتقال سعد زغلول وثلاثة من رفاقه عصر يوم 8 آذار من العام نفسه[252]. وتم نقله على متن الباخرة البريطانية إلى جزيرة مالطة[253]. وفي 9 آذار في العام نفسه، أرسل أعضاء الوفد برقية احتجاج إلى السلطان حول اعتقال سعد زغلول ورفاقه، منددة بالسياسة البريطانية[254]. تزامن ذلك مع تنظيم مظاهرة من طلاب كلية الحقوق ومن طلبة الأزهر، وفي اليوم التالي الموافق 10 آذار تصاعدت حدة التظاهر باشتراك أعداد غفيرة من الطلاب، مما أدى إلى حدوث مناوشات مع القوات البريطانية والتي أدت إلى مقتل عدد من ألطلبه المصريين، وفي 12 آذار توسعت المظاهرات لتنتشر في جميع أنحاء مصر، ووصلت ذروتها في مدينة طنطا، إذ بلغ عدد المشتركين في ألمظاهرة حوالي (3000) متظاهر، وتكررت اعتداءات القوات البريطانية على المتظاهرين، مما أدى إلى مقتل حوالي (11) شخص وجرح اثنان، كما قتل حوالي (13) شخص في القاهرة قرب مقام السيدة زينب[255]. ونظراً لازدياد إعداد المتظاهرين وانضمام بعض الشخصيات من الطبقة السياسية، واتخاذ منزل سعد زغلول مقراً للحزب وأزداد نشاط الحزب لاسيما بعد أن تلقى المئات من طلبات الانضمام[256]. ووسط هذا الهياج الشعبي، أصدر قائد القوات البريطانية في مصر في اليوم ذاته بلاغاً باجتناب مشاركة موظفين الدولة في المظاهرات[257]. ولم ينصاع معظم الموظفين إلى ذلك ففي يومي(14- 15 آذار) بلغت التظاهرات ذروتها، واستخدم المتظاهرون بعض وسائل العنف حيث قاموا بتدمير المرافق والمؤسسات الحكومية إذ قطعت الاتصالات وأحرقت حوالي(63) محطة لسكك الحديد[258]. فضلاً عن ذلك قطعت أسلاك وأعمدة التلغراف، ونزعت قضبان السكك الحديدية، وحطمت القطارات وأصبحت مظاهر العنف حدثاً مألوفاً في الشوارع المصرية[259]. كما شارك في التظاهر الأطباء وطلبة كلية الطب احتجاجاً على اطلاق القوات البريطانية النار على المتظاهرين[260]. ومن الملفت للنظر مشاركة أعداد كبيرة من الأقباط المصريين في تلك المظاهرات[261]. وبدأت الشعارات المنددة بالسياسة البريطانية مكتوبة بشكل لافتات في كل مكان في القاهرة مثل " **تسقط المحمية تحيا الحرية والاستقلال**"[262]. لاحظت السلطات البريطانية تزايد الهياج الشعبي، على الرغم من البلاغات ألتهديديه للسلطات البريطانية، ففي يوم 16 آذار تجمع حوالي (80,000) متظاهر قرب الأزهر وأعلنوا أن الثورة مفتوحة[263].

حادثة أسيوط :

وفي يوم الاثنين الموافق 17 آذار 1919 أستقل عدد من الجنود البريطانيين وعددهم حوالي سبعة جنود، قطاراً من مدينة الأقصر في الساعة السادسة مساءً وعند ملاحظة الأهالي الجنود البريطانيين اقتادوهم في مكان خاص داخل القطار وفي الساعة الرابعة صباحاً وصل القطار إلى محطة مدينة أسيوط في يوم الثلاثاء الموافق 18 آذار فهرع عدداً كبيراً من المصريين المستاءين من السياسة البريطانية نحو الجنود وقتلوهم ومثلوا في جثثهم وسط شعارات " الموت للإنكليز" وسارعت السلطات البريطانية أثر ذلك إلى القيام بحملة اعتقالات طالت عمدة المدينة، و(58) متهم وصدر حكم الإعدام بحق (51) متهم[264]. وتم تخفيف الحكم بحق

(23) متهم[265]. وفي غضون ذلك صعدت السلطات البريطانية من لهجتها ألتهديديه فأصدرت قراراً في 20 آذار من قائد القوات البريطانية في مصر جاء فيه:((**كل حادث جديد من حوادث تدمير محطات السكك الحديدية أو المهمات الحديدية يعاقب عليه بإحراق القرية التي هي أقرب من غيرها إلى مكان التدمير وهو أخر إنذار**))[266]. كما ألقت الطائرات البريطانية مناشير تهديديه للمشاركين في التظاهرات جاء فيها:((**إلى من يهمه الأمر أن أي شخص يدمر أو يضر أو يعبث بممتلكات العامة كسكك الحديد أو التلغراف أو الهاتف أو حتى يحاول ارتكاب أي من هذه الأفعال، فأنه يكون تحت ألأحكام العرفية ويعرض نفسه لإطلاق النار**))[267]. ومن الملاحظ أن الحكومة البريطانية وبالتعاون مع سلطاتها في مصر اتخذت تدابير عديدة لتدارك الوضع السياسي هناك، فعملت على استبدال المندوب السامي البريطاني وأنيط المنصب إلى ادموند اللنبي، والذي كان في قمة شهرته لإنجازاته في فلسطين، وأبدى الجنرال اللنبي استعداده وقدرته على أدارة البلاد وتخطي العقبات[268]. وتوجه الجنرال اللنبي إلى مصر في أواخر آذار ليشغل منصبه الجديد[269]. وخولت الحكومة البريطانية صلاحيات واسعة للجنرال اللنبي، لإنهاء حالة التمرد [الثورة] ضد الحكم البريطاني[270]. وفي اليوم ذاته عمدت السلطات البريطانية إلى أعادة خطوط الاتصالات، بعدما أصبحت القاهرة شبه معزولة عن باقي أنحاء مصر، فضلاً عن ذلك تم تشكيل لجان محلية بمساعدة أهالي المدن أطلق عليها (**لجان الأمن العام**) وبدأ النظام يعود إلى المدن تدريجياً[271]. ومن الملاحظ أن مجلس العموم البريطاني حرص على متابعة أخبار الأحداث الأخيرة في مصر منذ بدايتها وأيد فكرة تغير المندوب السامي البريطاني، وقد أكد موقفه في الجلسة المنعقدة في 24 آذار والتي تضمنت مناقشة موضوع غياب المندوب السامي البريطاني ريجينالد ونجيت عن مصر في ظل التطورات السياسية الأخيرة، وطالبته في العودة فورًا، إلى حين وصول المندوب السامي الجديد ادموند اللنبي، وينتظر ما تقرره الحكومة البريطانية في الأيام القليلة القادمة[272]. فضلاً عن ذلك ناقش مجلس العموم البريطاني إعمال التخريب التي طالت خطوط الاتصالات البرقية والهاتفية بين الإسكندرية والقاهرة، نظراً لإعمال الشغب الناجمة من الاضطرابات الأخيرة، وعما إذ كانت هنالك خطوط بدائل اتخذت لاستعادة الرسائل والتقارير المرسلة بين مصر وبريطانيا[273]. وفي اليوم التالي ناقش مجلس العموم البريطاني الوضع السياسي العام هناك، ثم أرسال تقرير من وزارة الخارجية البريطانية، أوضح حالة التحسن النسبية في معظم مناطق مصر، ماعدا مدن دمنهور، وكفر الزيات، وصعيد مصر، كما تناول المجلس الإجراءات الصارمة التي تتبعها السلطات البريطانية في مصر بحق المتظاهرين[274]. ونتيجة لتساؤل النواب البريطانيين عن ضرورة استخدام البدائل في الاتصالات، وصلت تقارير رسمية من السلطات البريطانية في مصر توضح استعادة الاتصالات البرقية بين القاهرة وطنطا وبين الإسكندرية والقاهرة[275]. ومن الجدير بالذكر كان بعض السياسيين البريطانيين يرى أن من الضروري أن تتوصل الحكومة البريطانية دون تأخير إلى قرار سياسي حول المسار الذي يجب أن تتبعه واتخاذ موقف فعال تجاه الوضع السياسي في مصر[276].

سياسة الحد من نشاط الحركة الوطنية المصرية التي أتبعها اللنبي عام(1919):

وفي ضوء ذلك وصل الجنرال اللنبي إلى مصر في 25 آذار 1919 وفور وصوله[277]. بذل جهوداً كبيرة بهدف إنهاء نشاط الحركة الوطنية، وسعى إلى أن يكون لبعض الشخصيات المرموقة شعبياً دوراً فعالاً في استقرار الأوضاع[278]. وعلى أثر ذلك أستدعى حوالي خمسين شخصية، ورسم لهم المسار السياسي الذي يتناسب مع الصلاحيات الموكلة إليه[279]. وطرح الجنرال اللنبي على تلك الشخصيات أولويات الحكومة البريطانية ومنها استعادة النظام، والتحقيق في أسباب السخط الشعبي ومعالجة المظالم[280]. وطلب منهم أبداء مقترحاتهم بشرط تكثيف جهودهم في استعادة أمن مصر[281]. وفي يوم 31 آذار عقد اجتماع حضره أكثر الشخصيات الدينية والسياسية نفوذاً، وهم كل من (عميد الأزهر، ومفتي البلاد، والبطريك القبطي، وتسعة وزراء سابقين، وعدد أخر من وجهاء المدينة) ووجهوا نداء إلى الأمة المصرية بالعودة إلى السلام وعدم جدوى العنف في تحقيق المطالب، كما كثف المندوب السامي البريطاني من اجتماعاته مع شخصيات مصرية غير رسمية، وبدأ التعاون واضحاً في سعي الجانب المصري لعودة الهدوء[282]. ونتيجة لذلك أرسل وزير الدولة لشؤون الحرب مقترحاً إلى مجلس العموم البريطاني يطلب فيه تسريح بعض من المقاتلين المصريين من قوة المشاة المصرية، في محاولة لكسب الرأي العام المصري في ذلك الوقت، مع التأكيد على أنه تم تسريح (38,559) مقاتل حتى 26 آذار من العام نفسه[283]. وعلى الرغم من ذلك ألا أن الشخصيات المصرية اقترحت على المندوب السامي البريطاني عودة سعد زغلول من المنفى، ومشاركته في مؤتمر باريس[284]. وفي 6 نيسان من العام نفسه، أعلن السلطان منشوراً إلى الرأي العام المصري يدعوا فيه إلى وقف المظاهرات، وفي غضون ذلك وتحديداً في اليوم التالي الموافق يوم الاثنين 7 نيسان أصدر المندوب السامي البريطاني الجنرال اللنبي إعلاناً جاء فيه:((**أعلن أنه لم يبق حجز على السفر وأن جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد تكون لهم هذه الحرية، وقد قررت علاوة على ذلك أن كل من سعد زغلول، وإسماعيل صدقي، ومحمد محمود، وحمد الباسل، يطلق سراحهم من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر**)) [285]. ولم يمضي وقت طويل حتى تم تشكيل وزارة حسين رشدي الرابعة(8 – 22 نيسان 1919) [286]. على الرغم من بوادر إنهاء الأزمة السياسية في مصر، ألا أن بعض المدن شهدت بعض حالات العنف بين المتظاهرين والسلطات البريطانية خلال المدة (9- 11 نيسان) من العام نفسه أصيب على أثرها أربعة جنود بريطانيين[287]. تزامن ذلك مع وصول أنباء عن إساءة اللورد كورزون للمصريين في أحدى جلسات مجلس اللوردات حينما وصف مظاهرات المصريين بأنها حوادث سطو وتخريب للمؤسسات أكثر ما تكون حركة سياسية مطالبة بالاستقلال[288]. مما تسبب في تصاعد السخط الشعبي ضد التواجد البريطاني في مصر، لاسيما في 12 نيسان عندما أضرب الموظفون المصريون عن العمل تضامناً مع الرأي العام واحتجاجاً على تصريحات كورزون[289]. نبهت الحكومة المصرية الموظفون بمغبة استمرار الإضراب في 15 نيسان من خلال إعلانها الذي جاء فيه: ((**إن الحكومة تكرر الدعوة إلى الموظفين بالرجوع إلى عملهم غدا (الأربعاء) وتلقي عليهم مسؤولية عواقب الاستمرار على الإضراب عن العمل**)) [290]. وفي غضون ذلك كان الوفد برئاسة سعد زغلول في طريقه إلى باريس، وكان أول شيء فكر فيه سعد زغلول عند وصوله إلى مرسيليا في 18 نيسان 1919 إرسال برقية إلى الرئيس الأمريكي ولسن يطلب فيه تحديد موعداً لمقابلة خاصة للوفد المصري ألا أنه وكالعادة لم يتلق رداً رسمياً أو غير رسمي على برقيته[291]. ومن الجدير بالذكر كان الرأي العام المصري متفائلاً جداً برحلة الوفد إلى باريس، لاسيما

وأن الرئيس الأمريكي ولسن كان أحد المدعوين للمؤتمر، فضلاً عن ذلك شارك معظم وجهاء المدن في مصر بتوفير الأموال لتغطية نفقات الوفد[292]. وفي اليوم التالي وبالتحديد في 19 نيسان من العام نفسه، أعترف الرئيس الأمريكي ولسن بالحماية البريطانية على مصر، وعلى الفور سارعت السلطات البريطانية في مصر، إلى نشر تصريحات الرئيس ولسن في الصحافة كما أذاعت الخبر من دار المندوب السامي البريطاني في مصر[293]. وبعد أن وصل نبأ اعتراف الرئيس ولسن إلى الوفد المصري أنتقد سعد زغلول دور السياسة البريطانية في تغير الموقف الأمريكي الأخير، وبين أنهم يتحملون مسؤولية ذلك أذ قال:((**لقد تعمد الانكليز أن يصدموا الوفد باعتراف ولسن بالحماية يوم وصولنا أملا في أن تتزعزع ثقتنا في أنفسنا وما كان بتدبيرهم في الإفراج عنا ثم استقبالنا في هذه الصدمة إلا كتدبير السجان الذي يطلق أسيره ثم يرصد على أبواب السجن من يدهمه ويغتاله ليحيق به الكيد في ساعة الفرح والاستبشار بالخلاص والأمل في المستقبل**)) [294]. إما على صعيد الأوضاع الداخلية في مصر، وفي تطور سياسي لافت قدم رئيس الوزراء حسين رشدي استقالته في 21 نيسان 1919 بحجة تدهور حالته الصحية، مما اضطر السلطان إلى قبول ألاستقالة[295]. وفي هذه الحالة بقيت مصر دون وزارة فعلية، ولتفادي تفاقم الأوضاع السياسية أصدر المندوب السامي البريطاني اللنبي منشورًا في 22 نيسان من العام نفسه، تضمن إنذاراً للموظفين الذين ما زالوا مضربين عن العمل، بالتوجه إلى العمل وإلا اعتبروا مفصولين[296]. كما أصدر قراراً في 28 نيسان يقضي بأن يؤدي المندوب السامي البريطاني في مصر مهام رئيس وزراء مصر، وأن يؤدي كل وكيل وزارة بريطاني جميع إعمال الوزير في الوزارة التابع لها، وهذا الأجراء يكون نافذ المفعول إلى حين تشكيل وزارة مصرية[297]. وعلى صعيد متصل أصدر المندوب السامي البريطاني إعلان في 4 أيار 1919 بموجب الأحكام العرفية بإغلاق المدارس إذ لم يعود إليها الطلاب، في موعد أقصاه 7 أيار من العام نفسه، ومن الجدير بالذكر أن طلاب المدارس كان لهم دورًا نشط في تظاهرات آذار السابق[298]. وعلى ما يبدو أن مساعي السلطات البريطانية في مصر، من تقيد نشاط الوطنيين المصريين، لاسيما الموظفين والطلبة وذلك لأنها كانت على علم مسبق بما سوف يخرج به مؤتمر الصلح في باريس من قرارات مساندة للسياسة البريطانية في مصر. وبالفعل فقد أعترف مؤتمر الصلح في باريس بالحماية البريطانية على مصر رغم احتجاج الرأي العام المصري في 12 أيار من العام نفسه على ذلك القرار[299]. ونقل هذا الاحتجاج في برقية مرسلة من سعد زغلول إلى رئيس مؤتمر الصلح في باريس جورج كليمنصو في اليوم ذاته[300]. وحاولت بريطانيا ترسيخ فكرة الحماية بعد المكاسب السياسية التي حققتها من اعترافات دولية بنظام الحماية على مصر، ففي يوم 15 أيار 1919 صرح وزير الخارجية البريطاني اللورد كورزون إمام مجلس العموم البريطاني قائلاً: ((**أن حكومة جلالة الملك لا تنوي مطلقاً أن تتجاهل أو تتخلى عن القيود والتبعات التي تتحملها عندما وضعت مهمة حكم مصر على عاتقها وهذه القيود والتبعات قد تأيدت بإعلان الحماية على البلاد**)) [301]. وفي غضون ذلك حاولت السلطات البريطانية في مصر إتباع سياسة جديدة وهي دعم التيار المعتدل والذي سيمثله محمد سعيد باشا، بمحاولة تأليف جماعة سياسية جديدة متعاونة مع السلطات البريطانية، وقد قامت السلطات البريطانية في تطبيق تلك السياسة من خلال أناطت تشكيل الوزارة إلى محمد سعيد باشا والتي أستمرت بعد تشكيلها خلال المدة (21 أيار – 20 تشرين الثاني 1919) [302]. وقد تزامن ذلك مع جهود وزير الخارجية البريطانية اللورد كورزون في اختيار بعض الشخصيات لتأليف لجنة تأخذ على عاتقها دراسة الأوضاع السياسية في مصر، ناهيك عن مساعي المندوب السامي البريطاني في بث روح التفاؤل لدى الرأي العام المصري، من خلال بث أنباء عن عزم الحكومة البريطانية إرسال لجنة بريطانية إلى مصر تعمل على استرضاء المصريين، والاستماع إلى مطالبهم وآرائهم بخصوص مقترح الحكم الذاتي[303]. وفي الشأن نفسه ناقش مجلس العموم البريطاني المستجدات السياسية في مصر ففي 4 حزيران 1919 عقد مجلس العموم جلسته المخصصة لدراسة الوضع السياسي هناك في ظل تأليف وزارة جديدة في 21 من الشهر الماضي، وتساءل المجلس عبر مندوب وزارة الخارجية البريطانية عن أمكانية استدعاء المجلس التشريعي المصري في ذلك الوقت[304]. وفي اليوم التالي ناقش المجلس مقترح رئيس الوزراء البريطاني حول موضوع تقديم أسماء أللجنة المقترحة إرسالها إلى مصر، ليتم دراستها بشكل مستفيض عبر المجلس مع التأكيد على اختصاصات أعضاء اللجنة[305]. وبالفعل فقد تمت موافقة المجلس على اللجنة التي تألفت كل من وزير المستعمرات اللورد ملنر رئيسا للجنة، وعضوية كل من رنل رود Rennell Road من كبار موظفي وزارة الخارجية، والجنرال مكسويل، والجنرال أوين توماس Owen Thomas العضو في مجلس العموم والخبير في الشؤون الزراعية، وسسل هورست Cecil Horst من مستشاري وزارة الخارجية القانونيين[306]. وتألفت اللجنة دون تحديد موعداً للسفر إلى مصر ومن الملاحظ أن استمرار المظاهرات والاحتجاجات، فضلاً عن رغبة رئيس الوزراء المصري بتأجيل موعد قدوم اللجنة، حملت السلطات البريطانية في مصر بتقديم مقترح إلى الحكومة البريطانية تطلب فيه تأجيل قدوم اللجنة[307]. وعلى ما يبدو أن السلطات البريطانية في مصر اتخذت إعمال احترازية قبل انعقاد معاهدة فرساي مع ألمانيا، وفي الواقع أن ذلك كان بسبب تعلق بعض مواد المعاهدة في الوضع السياسي في مصر. وخشية من تداول تلك المواد في الصحافة أصدر قائد القوات البريطانية في مصر، إمرا في 18 حزيران 1919 بمقتضى الأحكام العرفية النافذة في البلاد جاء فيه : ((**أي شخص يطبع أو يجدد أو ينشر أو يشيع أو يوزع أوراقا أو صورا أو رموزا أو أي شيء من هذا القبيل أو يحاول القيام بتلك الأعمال بقصد تعكير الأمن أو عدم الخضوع للحكومة الرسمية يرتكب جريمة ضد الأحكام العرفية**)) [308]. وتزامن ذلك مع أتساع هوة الخلاف بين أعضاء الوفد أثر أتهام بعضهم إسماعيل صدقي وبعض المقربين منه في الوفد بإفشاء أسرار الوفد والاتصال ببريطانيا[309]. وفي غضون ذلك وحسب ما كان متوقع من السلطات البريطانية وقعت معاهدة فرساي بمواد عدة تخص مصر[310]. لعل من أهمها المادة (147) التي تقضي بأن تكون المسألة المصرية من المسائل البريطانية الداخلية وتخرج عن نطاق اختصاص مجلس جمعية الأمم[311]. والمادة (152) التي تجيز لبريطانيا تحويل سلطة الدولة العثمانية في حماية القناة أليها مباشرة[312]. كما ناقش مجلس العموم البريطاني في 3 تموز من العام نفسه، المكاسب السياسية التي حققتها الحكومة البريطانية بالتعاون مع السلطات البريطانية في مصر، حيث رأى المجلس ضرورة تسريح المقاتلين الذين جندوا للخدمة في مصر خلال المدة (1915– 1917) بشرط موافقة وزير الحرب في الحكومة البريطانية[313]. فضلاً عن ذلك طالب مجلس العموم البريطاني في جلسته المنعقدة في 7 تموز إزالة الرقابة عن الصحف المصرية[314]. وقد رد المندوب البريطاني عن تسأل المجلس عبر برقية

أرسلت إلى وزارة الخارجية البريطانية في اليوم التالي، على أنه رفع الرقابة عن الصحف المصرية في اليوم التالي من توقيع معاهدة السلام [فرساي] مع ألمانيا [315]. وهذا ما يتواءم مع رأي الباحث السابق. كما تطرق مجلس العموم البريطاني في الجلسة ذاتها إلى تحديد موعد لإرسال اللجنة[لجنة ملنر] وحذر المجلس من المقترحات الحكومية التي أوصت إرسال اللجنة في منتصف عام (1920) معرباً أن هذا الموعد سوف يكون بعيداً جداً، كما رفع المجلس توصيات إلى الحكومة البريطانية بمعرفة الأسباب الرئيسة للاضطرابات في مصر[316]. وفي هذا الوقت بلغ مجلس الوزراء المصري في 9 تموز الرأي العام هناك، بإلغاء المحاكم العسكرية في يوم 15 من الشهر ذاته[317]. كما صدر قانون بإلغاء الرقابة على الرسائل الواردة إلى مصر وذلك في 24 تموز 1919، ومن الملاحظ أن الحكومة البريطانية نبهت الإدارة البريطانية في مصر من مغبة قرارها الأخير بخصوص (الرقابة على الرسائل) [318]. وفي ضوء ذلك طرح في جدول أعمال مجلس العموم البريطاني قضايا عدة بخصوص الوضع السياسي في مصر، ففي يوم 6 أب من العام نفسه، ناقش مجلس العموم البريطاني رواتب السلطات البريطانية في مصر لاسيما المندوب السامي البريطاني، وقد خرج المجلس بقرار يحمل مصر نفقات الحاكم العام باعتباره يقدم خدمة لمصر دون سواها[319]. كما تطرق المجلس لدواعي القرار السابق (الرقابة على الرسائل) وقد خرج المجلس بتوصيات تؤكد اتخاذ السلطات البريطانية في مصر التدابير اللازمة بخصوص الرقابة على الرسائل الأهلية والرسمية الواردة إلى مصر[320]. وفي هذه الأثناء تم الإعلان رسمياً عن لجنة ملنر في مطلع أيلول 1919، حسب توصيات مجلس العموم البريطاني[321]. وقد شهدت الفترة التي سبقت قدوم لجنة ملنر نوعاً من الحراك السياسي الغير مسبوق على الصعيد الحكومي في داخل بريطانيا، فعقد مجلس العموم البريطاني جلسته في 3 تشرين الثاني 1919 وتم خلالها الموافقة على مقترح رئيس الوزراء البريطاني بسفر اللجنة إلى مصر، وعلى السلطات البريطانية هناك تكثيف جهودها بالتعاون مع الحكومة المصرية لتذليل العقبات إمام عمل اللجنة[322]. وفي اليوم التالي أعلنت الحكومة المصرية عن إصدارها قرار يقضي بمنع التظاهر في البلاد[323]. ويبدو واضحاً أن الحكومة المصرية أرادت بهذا القرار تسهيل عمل اللجنة دون حصول معوقات شعبية. ألا أن رئيس الوزراء المصري محمد سعيد باشا طلب من المندوب السامي البريطاني وفي خطوة مفاجئة تأجيل قدوم اللجنة، معللاً ذلك بقوله للمندوب السامي البريطاني:((**أن وصول لجنة ملنر في القادم القريب يعني تدمير كل الجهود لإقامة حزب معارض لسعد زغلول**))، ألا أن الجانب البريطاني عزا سبب اعتراض رئيس الوزراء المصري على قدوم اللجنة، إلى حملة الوطنيين المصريين الموجه ضده لاسيما من خلال الصحف التابعة لهم[324]. وفي 14 تشرين الثاني من العام نفسه، أعلنت السلطات البريطانية في مصر بلاغاً جاء فيه:((**أن سياسة بريطانيا العظمى في القطر المصري هي المحافظة على حكومته الذاتية تحت الحماية البريطانية وإنشاء نظام حكومة ذاتية تحت حكم سلطان مصري**))[325]. وإزاء ذلك قدم رئيس الوزراء المصري محمد سعيد باشا استقالته للسلطان رافضاً ومحتجاً على قدوم لجنة ملنر إلى مصر[326]. وكما وافق السلطان على استقالة وزارة محمد سعيد باشا، وكلف يوسف وهبة باشا بتأليف الوزارة والتي استمرت بعد تشكيلها للمدة (21 تشرين الثاني 1919- 21 أيار 1920) [327]. وفي اليوم التالي أعلن المندوب السامي ضرورة حضور الطلبة إلى مدارسهم وقت افتتاحها في 22 تشرين الثاني من العام نفسه، كما أعلن في اليوم ذاته، منشوراً تضمن تحذيراً إلى كل أهالي مصر من مغبة التحريض على المظاهرات ضد السلطات البريطانية[328]. وفي غضون ذلك بعثت السلطات البريطانية في مصر تقريراً مفصلاً عن الوضع السياسي المحلي إلى وزارة الخارجية والتي بدورها قامت بطرح التقرير في مجلس العموم البريطاني في 25 تشرين الثاني من العام نفسه، جاء فيه **:((كان لسوء الحالة الاقتصادية في مصر، بعد الحرب العالمية الأولى وما ترتب عليها لتصل إلى درجة تفاقم سوء المعيشة في البلاد، لاسيما عام (1919) والتي صبت في صالح القوميين [الوطنيين] لمتابعة حملتهم ضد رئيس الوزراء المصري، وفي أوائل شهر يونيو [حزيران] أخذت الاضطرابات تأخذ طابع مظاهرات صغيرة ثم سرعان ما توسعت تلك المظاهرات لاسيما في المجال الصناعي وكان ذلك بالتحديد في بداية شهر أب نتيجة التدهور الاقتصادي، ولكن تم استغلالها لأسباب سياسية، وشكلت نقابات عمالية لهذا الغرض، وفي 2 أيلول جرت محاولة اغتيال رئيس الوزراء المصري، ومن قام بالمحاولة كان طالباً في جامع الأزهر وتم اعتقاله وثبت أن وراء العملية دوافع سياسية، وتزامنت تلك الدوافع مع الشائعات المنتشرة في مصر والتي تفيد بأن مجلس الشيوخ الأمريكي كان يعد مصر بلاداً تابعتاً أسمياً للدولة العثمانية وليست محمية بريطانية، هكذا كان تسلسل الأحداث في مصر في الفترة السابقة، لاسيما بعد تجدد الأحداث في تشرين الأول**))[329]. وعلى صعيد متصل، هددت السلطات البريطانية في مصر الصحف المصرية بالإغلاق إذ لم تعتدل في توجيه النقد لسلطة البريطانية، ألا أن صحيفة مصر ولاسيما مقالات سينوت حنا[330]. شددت في هجومها على الاحتلال واللجنة والوزارة فأمرت السلطات البريطانية بغلق الصحيفة في 2 كانون الأول 1919 وتعطيلها، وتحديد أقامة سينوت حنا، ألا أنها غيرت من سياستها تجاه الصحف المصرية بعد هذا الإجراء وكان ذلك استجابة لرغبة لجنة ملنر لمحاولتها التعرف على جميع الآراء من خلال الصحافة[331]. وفي يوم وصول اللجنة في 7 كانون الأول من العام نفسه، واجهت اللجنة مقاطعة المصريين لها، وقامت اللجنة المركزية للوفد ولاسيما عبد الرحمن فهمي بجهود كبيرة لتنظيم المقاطعة وكان نفسه هو صاحب فكرة المقاطعة[332]. ألا أن اللجنة لاقت ترحيب واستقبال من بعض السياسيين المصريين ممن يصفون بالسياسيين المعتدلين وهم كل من حسين رشدي، وعدلي يكن، وعبد الخالق ثروت[333]. والذين كان لهم دوراً فعالاً في تقريب وجهات النظر بين الوفد ولجنة ملنر، وأستثمر الوفد هذا التقارب ليبلغ اللجنة أن طريق التفاوض بينهما يجب أن يبدأ بالاعتراف البريطاني باستقلال مصر التام، وإطلاق الحريات ولاسيما الصحافة[334]. وفي غضون سير عمل اللجنة تعرضت البلاد إلى بعض الأحداث السياسية ومنها ما حصل في 13 كانون الأول 1919، بعد قيام مجموعة من الجنود البريطانيين باقتحام جامع الأزهر[335]. وأخذوا يعبثون بمحتويات الجامع بحجة دخول بعض المطلوبين للعدالة إلى الجامع، وعلى أثر ذلك قدم مجموعة كبيرة من علماء الأزهر احتجاج رسمي في اليوم ذاته[336]. ناهيك عن استمرار مقاطعة اللجنة من معظم الرأي العام المصري[337]. وفي 29 كانون الأول 1919 نشرت اللجنة بلاغها الرسمي الذي جاء فيه**:((جاءت اللجنة إلى مصر فأدهشتها ما رأته من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شيء من الحقوق التي كانت لمصر إلى اليوم فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد وأنه لا نصيب له من الصحة البتة وإنما أوفدتها الحكومة البريطانية بموافقة المجلسين**

النواب والأعيان لغرض واحد ألا وهو التوفيق بين أماني الأمة المصرية وبين ما للدولة البريطانية العظمى من المصالح الخاصة في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة لجميع الأجانب القاطنين فيها وأن اللجنة لعلى يقين من أنه إذا ما توفر حسن النية وصدق الإخلاص بين الجانبين يصبح من الميسور تحقيق هذه الغاية وأنها لترغب رغبة صحيحة صادقة في أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودي يستأصل كل سبب التنافر فيتمكن المصريون من أن يفزعوا جهدهم في ترقية شؤون بلادهم تحت أنظمة دستورية، وللوصول إلى هذه الغاية تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئات المشخصة للأمة المصرية وآراء الأشخاص الذين يهتمون اهتماماً صادقاً بخير بلادهم ويتمكن كل فرد من إبداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية إذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة بقيد ما أو حصرها في دائرة مخصومة وهي تعلن أن الدخول في المناقشة لا تعد اعترافاً بمبدأ أو تنازلاً عن رأي من قبل اللجنة أو من قبل المناقش معها وأن حرية المناقشة شرط أساسي للنجاح وبدونها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول إلى اتفاق))[338].

الخاتمة:

بعد دراسة موضوع الحماية البريطانية على مصر ونتائجها تم التوصل الى اهم النتائج الاتية:

1- حرصت الحكومة البريطانية على تعزيز سيطرتها على مصر منذ ان احتلتها في عام 1882 وعندما دخلت بريطانيا الحرب العامية الاولى ادركت اهمية فرض نظام الحماية عليها بما يعزز تلك السيطرة تحت ظل الاوضاع غير الصعبة التي كانت تمر بها آنذاك.
2- عملت الحكومة البريطانية على استغلال الاوضاع السياسية غير المستقرة التي كانت تمر بها الدول الاوربية الكبرى عند اندلاع الحرب العالمية الاولى في اعلان الحماية لا سيما ان وانها دخلت الحرب الى جانب فرنسا وروسيا وهذا ضمن عدم اعتراض هاتين الدولتين على اعلانها الحماية على مصر، في الوقت الذي كانت فيه قد استعدت لتحقيق ذلك خلال المدة مابين(1905-1907) اي منذ عقد الوفاق الودي مع الدولتين المذكورتين.

3-سخرت الحكومة البريطانية جميع موارد مصر الاقتصادية لدعم اقتصادها ولم تعر اهتماما لما كان يعانيه الشعب المصري من اوضاع معيشية صعبة، فضلا عن ذلك فقد كانت ادارة البلاد الفعلية بيد المسؤولين البريطانيين الذين كان جل اهتمامهم تقديم كل الدعم للقوات البريطانية التي تقاتل ضد دول الوسط.
4- ادرك الشعب المصري ان بريطانيا سعت من خلال فرض الحماية كانت تسعى الى خدمة مصالحها وتعزيز سيطرتها على البلاد وليس كما كانت تدعي من اجل المحافظة على كيانها وتحسين الاوضاع العامة فيها.

5- واجهت عملية فرض الحماية معارضة من قبل الحركة الوطنية المصرية واستمرت تلك المعارضة طوال سنوات الحرب وتجلت ابرز مظاهرها في اندلاع ثورة 1919 التي كان لها اثرا كبيرا في تغيير مسار السياسة البريطانية تجاه مصر.
6- اتبعت الحكومة البريطانية سياسة المهادنة والمفاوضات طويلة الاجل مع القوى الوطنية المصرية المعارضة لسياستها وذلك من اجل بقاء الحماية لأطول فترة ممكنة الا ان القوى الوطنية ادركت ذلك واستمرت بنضالها ضد تلك السياسة.
7- ادركت الحكومة البريطانية صعوبة الاستمرار بنظام الحماية لا سيما بعد ثورة مصر عام 1919 وعلى ذلك الاساس اخذت تغير من سياستها وغيرت المندوب السامي هناك واتبعت سياسة جديدة تتناسب مع تلك المرحلة الجديدة بعد ان ادركت عدم جدوى الاستمرار بنظام الحماية لفترة طويلة.

الهوامش

1. Pollard, Lisa, Nurturing The Nation(1805- 1923), London,2005, P.166.
2. Robbins, Keithe, The First World War, Now York, 2002, P.32.
3. Pollard,OP,Cit., P.166.

(4) عزيز علي المصري (1880- 1965): سياسي مصري ولد في القاهرة، وكان يسمى في ذلك الوقت عبد العزيز تيمنا باسم السلطان عبد العزيز وعند دخوله الكلية الحربية في اسطنبول عام (1899) حذف كلمة (عبد) حينما سمع أحاديث عن السلطان عبد العزيز تتحدث عن إسرافه وتبذيره، وفي عام (1905) تخرج من الكلية الحربية برتبة ملازم أول في الجيش العثماني، كماأسس جمعية العهد في (28 تشرين الأول 1913). للمزيد من التفاصيل أنظر: ألساعدي، زينب خالد حسين، عزيز علي المصري والحركة القومية العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (بنات)، جامعة بغداد، 2004، ص ص 10 - 24.

(5) لويس دو بان ماليت Louis Do Pan Mallet (1864- 1936): سياسي بريطاني، دخل في خدمة وزارة الخارجية البريطانية عام (1888) وتدرج في وظائفها وعمل في مناطق عده من العالم في البرازيل وروما والقاهرة ، ثم أصبح

سكرتيرا لوزير الخارجية ادوارد غراي، ومساعدا لوكيل وزارة الخارجية للمدة (1905-1907) وسفيرا لحكومته في اسطنبول عام(1913) أحيل للتقاعد (1920). للمزيد من التفاصيل أنظر:.Internet, Wikipedia, Louis Pan Mallet

(6) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ترجمة عفيفة البستاني، ط 1، موسكو، 1971، ص ص 412 - 413.
(7) محمد، أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي (1514- 1914)،ط 1، القاهرة، 1960، ص 278.
(8) Valentine, Chirol, The Egyptian Problem, London, 1921, P.120.
(9) Cole, Juan .R.I., Colonialism and Revolution in the Middle East, New Jersey, 1993.

(10)Valentine, OP. Cit., P.120.

(11) حسين رشدي باشا (1863- 1928): سياسي مصري، حصل على شهادة الحقوق عام (1893) وعمل مفتشا للغات الأجنبية في وزارة المعارف ثم قاضيا في المحاكم المختلطة، تولى منصب وزير الحقانية (العدل) عام (1908) ووزارة الخارجية في عام (1910) ثم شغل منصب رئيس الوزراء أربع مرات خلال الفترات (نيسان 1914- كانون الأول 1914)، (كانون الأول 1914- تشرين الأول 1917)، (تشرين الأول 1917- نيسان 1919) و (نيسان 1919- نيسان 1919). للمزيد من التفاصيل أنظر: رزق، رزق، يونان لبيب، تاريخ الوزارات المصرية، ط1، القاهرة ، 1975، ص 180.
(12) Valentine, OP. Cit., P.120.
(13) Pollard, OP. Cit., P.167.
(14) Valentine, OP. Cit., P.120.
(15) Gold, OP. Cit., P.107.
(16) Ibid., P.108.
(17) Welgall, Arthur Edward, Egypt From (1798- 1914), London,1915., P.292.
(18) إسماعيل صدقي (1875- 1950): سياسي مصري ولد في مدينة الإسكندرية، تخرج من مدرسة الحقوق الفرنسية عام (1894) وتقلد أولى الوظائف في وزارة الحقانية كاتبا للنيابة وثم تدرج في الوظائف الحكومية وفي وزارة حسين رشدي الثانية، تقلد إسماعيل صدقي منصب وزير الأوقاف عام (1914)، كما كان من بين الشخصيات التي عزمت المشاركة في مؤتمر الصلح في باريس من ضمن الوفد المصري. للمزيد من التفاصيل أنظر : ألشمري، مازن مهدي عبد الرحمن ، إسماعيل صدقي ودوره في السياسة المصرية (1875- 1950) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (أبن رشد)، جامعة بغداد، 2005، ص ص 8 – 37.

(19) يوسف وهبة (1852- 1934): سياسي ورجل دولة مصري، ولد في القاهرة تلقى علومه بمدرسة البطريركية القبطية وأتقن اللغات والعلوم الرياضية، وفي عام (1883)عين كاتب سر لجنة التحقيق مع العرابين، وفي عام (1914) عين وزيرا للمالية وكان أول وزير مصري يوقع أوراقا مالية مصرية، وهي التي صدرت خلال الحرب العالمية، شكل أول وزارة له في المدة (تشرين الأول 1919- أيار 1920) . للمزيد من التفاصيل أنظر : رزق، المصدر السابق، ص 215.
(20) Valentine, OP. Cit., P.120.

(21) جبر، مصطفى النحاس، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية من (1914- 1936)، ط1، القاهرة، 1985، ص 18.

(22) Valentine, OP. Cit., P.121.
(23) Gullett, H. S, Australian Imperial Force in Sinal and Palestin (1914- 1918), Sydney, 1923, P.1.
(24) عبد الملك، أنور، المجتمع المصري والجيش، ط 1، ترجمة محمود حداد و ميخائيل خوري، بيروت، 1974، ص 43.
(25) Gullett, OP. Cit., P.1.

(26) ونستون ليونارد سبنسر تشرشل Winston Leonard Spencer Churchill (1874- 1965): سياسي ومؤرخ وكاتب ورجل دولة بريطاني، يعد واحد من أعظم الشخصيات السياسية في القرن العشرين، مثل حزب المحافظين، وتدرج في المناصب السياسية عام (1906) تولى منصب وكيل وزير المستعمرات، وعام (1908) شغل منصب رئيس هيئة التجارة، وفي زحمة عمله السياسي أصدر كتاب الليبرالية والمشكلة الاجتماعية عام (1909) وهو من الإبداعات الفكرية له، وفي (19 شباط 1910) شغل منصب وزير الداخلية، وأنيط له منصبا مهم في الحقبة (تشرين الأول 1911- أيار 1915) وهو منصب وزير البحرية، وشغل منصب رئاسة الوزراء مرتين خلال الفترات (1940- 1945) و(1951- 1955). للمزيد من التفاصيل أنظر: القريشي، محمد يوسف إبراهيم، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام (1945)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005.

(27) جبر، المصدر السابق، ص 65.
(28) Valentine ,OP. Cit., P.121.
(29) Ibid., P.121.
(30) سالم، لطيفة محمد، مصر في الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، ط1، القاهرة، 1984، ص 17.
(31`) Lombardi, B. Clark, Studies in Slamic Law and society, Boston, 2006, P.101.
(32) الرافعي، عبد الرحمن، ثورة (1919) تاريخ مصر القومي من 1914- 1921، ط4، القاهرة، 1968، ص، 25.
(33) نقلا عن : ميخائيل، رمزي، الصحافة المصرية والحركة الوطنية(1882-1922)، ط1، القاهرة، 1966، ص 116.
(34) Welgall, OP. Cit., P.292.
(35) H.L., Del 7 August 1914, Vol: 65, c. 2186
(36) حسن، إبراهيم محمد، البحر الأحمر في الحرب العالمية الأولى (1914- 1918)، ط 1، القاهرة، 1998، ص 83.
(37)Valentine, OP. Cit., P.133.
(38) سالم، المصدر السابق، ص 20.

(39) الامتيازات ألأجنبية Foreign Capitulations : يطلق هذا النظام على المعاهدات التجارية التي منحت بمقتضاها الدولة العثمانية رعايا من الدول الأوربية حقوقا خاصة، وتكون هذه الحقوق على شكل هبة أو أحسانا من قبل السلطان أو الحاكم بموجب أرادة أو فرمان أو معاهدة دولية تتحمل نتائجها الأطراف المشتركة فيها، ومن الجدير بالذكر أن الامتيازات الأجنبية كانت على أنواع مختلفة منها دينية وتجارية. للمزيد من التفاصيل أنظر: البحراني، زهراء حميد خليل، الامتيازات الأجنبية في بلاد الشام في العهد العثماني من أواسط القرن الثامن عشر إلى قيام الحرب العالمية الأولى (1750- 1914)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2006، ص ص 1-2.
(40) سالم، المصدر السابق، ص 20.
(41) الحميد، عبد اللطيف، البحر الأحمر والجزيرة العربية في الصراع العثماني البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918)، ط 1، الرياض، 1994، ص 86.

(42) Welgall, OP. Cit., P.292.

(43) جوشوا ميلن كرومبتون شيتهام Joshua Milne Crompton Cheetham (1869- 1938): سياسي بريطاني، تلقى علومه في جامعة أكسفورد، دخل السلك الدبلوماسي، وقد خدم بلاده في دول عده منها أسبانيا و فرنسا و اليابان وألمانيا وايطاليا و البرازيل، وبعد ذلك أرسل للخدمة في مصر في (كانون الثاني 1910) وعندما أعلنت الحماية البريطانية على مصر شغل منصب المندوب السامي البريطاني، لحين قدوم هنري مكماهون، كما عين سفيرا لبلاده في سويسرا عام (1922)، كما خدم في اليونان عام (1924). للمزيد من التفاصيل أنظر:
Wikipedia, Internet, Joshua Milne Crompton Cheetham.
(44)F.O. 407 /11434, 183, Cheetham to Sir Grey, August, 14, 1914.
(45) Valentine, OP. Cit., P.133.
(46) حسن، المصدر السابق، ص 83.
(47) Gold, OP. Cit., P. 107.
(48) F.O. 407 / 11434, 183 , Cheetham to Sir Grey, August, 14 , 1914.

(49) حسن، المصدر السابق، ص 83.
(50) نقلا عن : سالم، المصدر السابق، ص 36.
(51) Valentine, OP. Cit., P.134.
(52) Ibid., P.135.
(53) الرافعي، ثورة (1919) تاريخ مصر القومي من (1914- 1921)، ص 26.
(54) ميخائيل، المصدر السابق، ص 120.
(55)F.O. 407 / 11434, 183 , Cheetham to Sir Grey, September, 01, 1914.
(56) سالم، المصدر السابق، ص 36.
(57) Valentine, OP. Cit., P.134.
(58) عدلي يكن (1864- 1933): سياسي مصري عمل بوظيفة الترجمة في وزارة الداخلية في عام (1880) ، ثم أصبح سكرتير نوبار باشا خلال المدة (1887- 1891) وتدرج في المناصب حتى تولى منصب وزارة الخارجية عام (1914) كما تبؤا منصب وزير المعارف (1917) والداخلية عام (1919)، ثم أصبح رئيساً للوزراء خلال المدة(آذار 1921- كانون الأول 1921). للمزيد من التفاصيل أنظر : رزق، المصدر السابق ص ص 224- 225.

(59) جون غرانفيل مكسويل John Grenfell Maxwell (1859- 1929): قائد بريطاني من أصول اسكتلندية ولد في مقاطعة ليفربول، دخل الكلية العسكرية عام (1878) وحال تخرجه خدم بلاده في معارك عدة ففي عام (1882) شارك مع القوات البريطانية في الهجوم على مصر وكان له دورا كبيرا في معركة التل الكبير، كما شارك في معركة أم درمان وتم تعينه حاكم على أم درمان عام(1898) وشارك في حرب البوير مابين (1899- 1902)، ثم كلف بمنصب قائد القوات البريطانية في مصر عام (1908). للمزيد من التفاصيل أنظر:

Internet, Wikipedia, John Grenfell Maxwell.

(60) سالم، المصدر السابق، ص ص 21 - 22.

(61) F.O. 407/ 11434, 183 , Cheetham to Sir Grey, September, 10 , 1914 .

(62) F.O. 407/ 11434, 183 , Cheetham to Sir Grey, September, 10 , 1914 .

(63) F.O. 407/ 11434, 183 , Cheetham to Sir Grey, September, 12 , 1914.

(64) نقلا عن : جبر، المصدر السابق، ص 19.

(65) حسين كامل (1853- 1917): سلطان مصر، وهو أول من تلقب بالسلطان من حكام مصر وهو أبن الخديوي إسماعيل، وقد تعرض للاغتيال مرتين، لم يكن يسعى إلى عرش مصر عندما دعته بريطانيا في تولي عرش مصر في ظرف بالغ الخطورة، بعد عزل أبن شقيقة عباس حلمي . للمزيد من التفاصيل أنظر :مجلة قطوف، العدد (103) ، نيسان، القاهرة، 2004 ، ص 69.

(66) حسن، المصدر السابق، ص 84.

(67) الحميد، المصدر السابق، ص 97.

(68) Gullett, OP. Cit., P.1.

(69) الحميد، المصدر السابق، ص 97.

(70) McGregor Andrew, A Military History of Modern Egypt, London, 2006, P.203.

(71) جورج مانسفيلد سميث - كومينغ George Mansfield Smith- Cumming (1859- 1923): سياسي بريطاني، كان له حضوره في المواجهات مع القراصنة الماليزيين عام (1875) كما رافق القوات البريطانية في مصر عام (1883) ، وفي عام (1885) وضع على لائحة المتقاعدين بأنه غير صالح للخدمة مع القوات البريطانية ، ألا أنه تم تعينه عام (1909) دائرة الاستخبارات السرية في بريطانيا. للمزيد من التفاصيل أنظر:

Internet, Wikipedia, George Mansfield Smith- Cumming.

(72) McGregor, OP. Cit., P.203.

(73) Ibid., P.204.

(74) قانون التجمهر Law Assemble : صدر هذا القانون في 18 تشرين الأول 1914 بعد موافقة مجلس الوزراء المصري عليه وتكون من خمسة مواد لعل أهمها المادة الأولى التي تنص تفريق كل تجمهر يتألف من خمسة أشخاص على الأقل بذريعة أن ذلك يعكر السلم العام، ومن لم يعمل بهذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز (20) جنيه مصريا. للمزيد من التفاصيل وباقي مواد القانون أنظر: حامد رءوف عباس و عرب، محمد صابر، مصر في القرن العشرين مختارات من الوثائق السياسية ، ط 1 ، مجلد الأول، القاهرة، 2002، ص ص 117- 118.

(75) سالم، المصدر السابق، ص 23.

(76) حسن، المصدر السابق، ص 84.

(77) Gullett, OP. Cit., P.4.

(78) حسن، المصدر السابق، ص 84 .

(79) هنري مورغنثاو Henry Morgenthau (1856- 1946): سياسي ورجل أعمال أمريكي من أصول يهودية ، عمل بالمحاماة وأصبح زعيم الطائفة اليهودية للإصلاح في نيويورك عام (1882)، وعند دخوله مضمار السياسة كان يطمح بتولي مناصب رفيعة، وعندما طرح عليه الرئيس الأمريكي ولسن منصب السفير لدى الدولة العثمانية، رفضه مورغنتاتو في بداية الأمر ألا أن الرئيس الأمريكي رأى ضرورة توليه المنصب بداعي أن يكون لليهود جسرا بين الأتراك والدولة العثمانية، تولى أخيرا المنصب خلال المدة (1913- 1916). للمزيد من التفاصيل أنظر:

Internet, Wikipedia, Henry Morgenthau.

(80) Gullett, OP. Cit., P.4.

(81) McGregor, OP. Cit., P.203.

(82) نقلا عن : حامد و عرب، المصدر السابق، ص 119.
(83) الحميد، المصدر السابق، ص 102.
(84) Daly, M .W., Modern Egypt From(1517) to the End of the Twentieth Century, Vol. II, Michigan, 2008, P.246.
(85) نقلا عن : حامد و عرب، المصدر السابق، ص 124.
(86) سالم، المصدر السابق، ص 27.
(87) الرافعي، عبد الرحمن، تاريخ مصر القومي من (1914- 1919)، ص 30.
(88) Folk, Joseph. W., The Case Of Egypt, Washington,(N . D.), P.2.
(89) ميخائيل، المصدر السابق، ص 126.
(90) سالم، المصدر السابق، ص 32.
(91) نقلا عن : سالم، المصدر السابق، ص 34.
(92) Daly, OP. Cit., P.246.
(93) نقلا عن : سالم، المصدر السابق، ص 35.
(94) سالم، المصدر السابق، ص 35.
(95) Pollard, OP. Cit., P.169.
(96) الحميد، المصدر السابق، ص 126.
(97) Pollard, OP. Cit., P.169.
(98) Folk, OP. Cit., P.4.
(99) صحيفة الأهرام، العدد الصادر في يوم السبت الموافق 19 كانون الأول 1914- 2 صفر 1333.
(100) نقلا عن : الرافعي، عبد الرحمن، تاريخ مصر القومي من (1914- 1919)، ص 32.
(101) Gold, OP. Cit., P.107.
(102) نقلا عن : رمضان، عبد العظيم، تطور الحركة الوطنية في مصر (1918- 1936)، ج2، ط 3 ، القاهرة ،1998، ص 112.
(103) Pollard, OP. Cit., P.169.
(104) Gold, OP. Cit., P.107.
(105) رمضان، المصدر السابق، ص 113.
(106) Lutfi, Afaf, A History of Egypt from the Arab Conquest to the Present, Cambridge University, 2007, P. 40.
(107) سالم، المصدر السابق، ص 48.
(108) سعيد حليم باشا (1863- 1921): سياسي عثماني، وهو أبن عم سلطان مصر حسين كامل، وحفيد محمد علي باشا، تولى مناصب مهمة في الدولة العثمانية إذ شغل منصب الصدر الأعظم للمدة(1913- 1916) كما وقع معاهدة التحالف مع ألمانيا عام (1914) ألا أنه كان غير راغب بدخول الدولة العثمانية الحرب العالمية، فضلا عن كان معروفا بتعاطفه الكبير مع بريطانيا ولاسيما السفير البريطاني مالت . للمزيد من التفاصيل أنظر : Welgall, OP. Cit., P.292.
(109) Ibid ., P.292.
(110) Folk, OP. Cit., P. 3.
(111) Lutfi, OP. Cit., P. 40.
(112) Folk, OP. Cit., P. 3.
(113) عبد الملك، المصدر السابق، ص 46.
(114) صفوت، المصدر السابق، ص 119.
(115) يحيى، جلال و نعيم، خالد، مصر الحديثة (1919 – 1952)، ط1، القاهرة، 1988، ص 74.
(116) لوتسكي، المصدر السابق، ص 445.

(117) Gold, OP. Cit., P.107.
(118) Valentine, OP. Cit., P.128.

(119) آرثر هنري مكماهون Arthur Henry McMahon(1862- 1949): سياسي وعسكري بريطاني مثل بلاده في الخدمة العسكرية في المستعمرة البريطانية في الهند عام (1880) وتدرج في الرتب العسكرية، كما نال أوسمة عده من حكومته، عمل في السلك الدبلوماسي، وتم تعينه كمندوب سامي للحكومة البريطانية في مصر للفترة(1915- 1917) تميز بتحدثه لغات عده (الفارسية والأفغانية والعربية)، وأشتهر بمرسلات حسين مكماهون التي استمرت للمدة(1915- 1916). للمزيد من التفاصيل أنظر Wikipedia, Internet, Arthur Henry McMahon.

(120) ادوارد هربرت سيسل Edward Herbert Cecil (1867- 1918): سياسي بريطاني خدم في مصر والسودان عام (1896) كما عمل في الحبشة عام (1897) عاد وخدم في مصر ونال مناصب عده منها، وكيل وزير الحرب عام (1906) ثم وكيل وزير المالية للفترة (1907- 1913) ثم مستشارا مالي في وزارة الحرب (1912- 1915). للمزيد من التفاصيل أنظر:

Internet, Wikipedia, Edward Herbert Cecil.
(121) Valentine, OP. Cit., P.121.

(122) سالم، المصدر السابق، ص 49.

(123) Gold, OP. Cit., P.107.

(124) جبر، المصدر السابق، ص 29.

(125) Lutfi, OP. Cit., P.95.

(126) دافيز، إريك، مأزق البورجوازية الوطنية الصناعية في العالم الثالث، ط 1، ترجمة سامي الرزار، بيروت، 1985، ص 91.

(127) Valentine, OP. Cit., P.132.

(128) أوتو ليمان فون سندرس Otto Liman Von Sanders (1855- 1929): قائد ألماني ولد في محافظة بوميرانيا في مملكة بروسيا ، تدرج في الرتب العسكرية ، وفي عام (1913) تم تعينه قائدا لبعثة عسكرية ألمانية إلى الدولة العثمانية ، وخلال الحرب العالمية (1914- 1918) شغل منصب مستشار القائد العسكري للإمبراطورية العثمانية. للمزيد من التفاصيل أنظر:

Ibid., P.132. .

(129) McGregor, OP. Cit., P.205.
(130) Valentine, OP. Cit., P.132.
(131) McGregor, OP. Cit., P-P.204-205.
(132) Valentine, OP. Cit., P.131.
(133) Folk, OP. Cit., P.20.
(134) McGregor, OP. Cit., P.205.
(135) Gold, OP. Cit., P.107.

(136) الحميد، المصدر السابق، ص 181.
(137) الرافعي، عبد الرحمن، تاريخ مصر القومي من (1914- 1919)، ص 52.

(138) دافيد لويد جورج David Lloyd George (1863- 1945): سياسي ورجل دولة بريطاني مثل حزب الأحرار من مدينة ويلز، دخل مجلس العموم البريطاني عام (1890)، عارض حرب البوير، تولى مناصب عده أصبح وزيرا للتجارة عام (1906) ووزيرا للمالية عام (1908) وفي عام (1909) قدم ميزانية مالية أحدثت جدلاً حكومياً واسعاً، لاحتوائها على مشاريع أصلاحية، شغل منصب رئاسة الوزراء للحقبة مابين (كانون الأول 1914- تشرين الأول 1922). للمزيد من التفاصيل أنظر: Eccleshall and Walker, OP. Cit., P252.

(139) Osborne, Eric .W, Britain s Economic Blockade of Germany, London, 2004, P.86.
(140) Ibid., P.88.
(141) الرافعي، عبد الرحمن، تاريخ مصر القومي من (1914- 1919)، ص 52.
(142) Osborne, OP. Cit., P.89.
(143) Pollerd, OP. Cit., P.170.

(144) أرتشيبلد جيمس موراي Archibald James Murray (1860- 1945): قائد عسكري بريطاني مثل بلاده في دول عدة ففي (9 تشرين الأول 1891) عين في منصب نائب القائد العام لشؤون الاستخبارات خلال حرب البوير الثانية، كما عين قائد الكتيبة الملكية في الهند في (تشرين الأول 1901) كما عين قائد سلاح المشاة المصرية خلال الفترة(كانون الثاني 1916- تموز 1917). للمزيد من التفاصيل أنظر: Internet, Wikipedia, Archibald James Murray.

(145) الحميد، المصدر السابق، ص 189.
(146) Pollerd, OP. Cit., P.170.
(147) Ibid., P.170.
(148) الرافعي، عبد الرحمن، تاريخ مصر القومي من (1914- 1919)، ص 57.
(149) McGregor, OP. Cit., P.206.

(150) لورانس جينيل Laurence Ginnell (1852 – 1923): سياسي ايرلندي مثل الحزب البرلماني الايرلندي في مجلس العموم البريطاني في دورته خلال الفترة (1906 – 1918) عرف عن جينيل تصريحاته ومناصرته للقضايا القومية في العالم ، لاسيما القضية الايرلندية، كما عارض المعاهدة البريطانية الايرلندية في عام (1922). للمزيد من التفاصيل أنظر: Internet, Wikipedia, Laurence Ginnell.
(151) ميخائيل، المصدر السابق، ص 141.
(152) McGregor, OP. Cit., P.206.

(153) جبر، المصدر السابق، ص 37.
(154) سالم، المصدر السابق، ص 52.
(155) جبر، المصدر السابق، ص 35.
(156) Osborne, OP. Cit., P.117.

(157) مارك سايكس Mark Sykes (1879- 1919): سياسي ودبلوماسي بريطاني درس اللغات والعلوم الشرقية في جامعة كمبردج ، استطاع تأليف بضعة كتب، كما خدم في حرب البوير بجنوب أفريقيا (1899-1902)، وسرعان ما تولى وظائف مهمة في الحكومة البريطانية ففي المدة (1904 – 1905) عين السكرتير البرلماني لوزير شؤون إيرلندا جورج ويندهام، وفي عام (1911) دخل مجلس العموم كنائب عن حزب المحافظين، أشتهر اسم مارك سايكس بأنه أحد طرفي اتفاقية سايكس بيكو. للمزيد من التفاصيل أنظر:
Toynbee, Arnold .J., The Western Question in Greece and Turkey, London,1922,P.48. .

(158) ماير و بريزاك، المصدر السابق، ص 140.
(159) الحميد، المصدر السابق، ص 200.
(160) McGregor, OP. Cit., P.206.
(161) سالم، المصدر السابق، ص 52.
(162) McGregor, OP. Cit., P.206.

(163) فرانسيس ريجينالد ونجيت Francis Reginald Wingate (1861- 1953): قائد عسكري وسياسي بريطاني، تلقى تعليمه في مدرسة سانت جيمس، كلف في خدمة بلاده في سلاح المدفعية الملكي في (27 تموز 1880) عندما أنضم إلى الكتيبة الرابعة للجيش المصري ، أصبح سكرتير العسكري للسير أيفلين وود عام (1883) ، شارك في العمليات العسكرية على الحدود مع السودان عام (1889)، عين حاكما لسودان خلال الفترة (1899-1916) أتقن اللغة العربية. للمزيد من التفاصيل أنظر:
Daly, M.W, The Sir Dar(Sir Reginald Wingate the British Empire in the Middle East), Now York, 1997, P- P, 7-18.

(164) سالم، المصدر السابق، ص 53.
(165) الرافعي، عبد الرحمن، تاريخ مصر القومي من (1914- 1919)، ص 57.
(166) سالم، المصدر السابق، ص 53.
(167) C.A.B./23/9/ War Cabinet Papers C. 83- 153, May 1917.

(168) توماس وودرو ويلسون Thomas Woodrow Wilson(1856- 1924): رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الثامن والعشرون حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، شغل منصب رئيس جامعة برينستون خلال المدة (1902- 1910) ثم أصبح حاكم ولاية نيوجرسي للحقبة (1911- 1913) مثل الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية، وأصبح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مابين (1913- 1921). للمزيد من التفاصيل أنظر:
Cronkite, Walter , Woodrow Wilson ,Now York, 2003, P P.11-32.

(169) Shamsy, Ali, Egypt and The Right Of Nations, Egypt, 2008, P P.5-6.
(170) Daly, Modern Egypt, P.244.
(171) McGregor, OP. Cit., P.208.
(172) نقلا عن : سالم، المصدر السابق، ص 54.
(173) الجمل، شوقي و إبراهيم ، عبد الله عبد الرزاق، تاريخ مصر المعاصر، ط1، القاهرة، 1997، ص 11.
(174) Osborne, OP. Cit., P.117.

(175) سالم، المصدر السابق، ص 54.
(176) Osborne, OP. Cit., P.119.
(177) سالم، المصدر السابق، ص 55.
(178) المصدر نفسه، ص ص 57- 58.
(179) لوتسكي، المصدر السابق، ص 447.
(180) المصدر نفسه، ص ص 447- 448.
(181) Pollard, OP. Cit., P.170.

(182) سالم، المصدر السابق، ص 55.
(183) الفريد ملنر Alfred Milner (1854- 1925): سياسي ورجل دولة بريطاني من أصول ألمانية عمل في العمل الصحفي وأصبح مساعد رئيس تحرير صحيفة البال مال ، ثم دخل مضمار السياسة وسرعان ما تولى مناصب مهمة في الحكومة إذ شغل منصب وزير الخزانة في عام (1887) كما خدم في مصر بعد أن تولى منصب وكيل وزير المالية (1890) كما لعب دورا مهما في السياسة البريطانية الداخلية والخارجية خلال المدة (1890- 1920) فبعد اندلاع ثورة (1919) ترأس لجنة لمحاولة التوفيق بين المطالب المصرية بالاستقلال ونظام الحماية البريطاني. للمزيد من التفاصيل أنظر:
The New Encyclopedia Britannic,1975, Vol. VI, P.900.
(184) Pollard, OP. Cit., P.172.
(185) Pollard, OP. Cit., P. 172.
(186) سالم، المصدر السابق، ص 55.
(187) Pollard, OP. Cit., P. 172.
(188) Ibid .,P. 173.
(189) سالم، المصدر السابق، ص 56.
(190) جبر، المصدر السابق، ص 49.

(191) أحمد فؤاد الأول (1868- 1936): سلطان مصر للمدة (تشرين الأول 1917- آذار 1922) وتقلد لقب ملوكية مصر خلال المدة (15 آذار 1922- 28 نيسان 1936) وبذلك أصبح أولحاكم مصري يجمع بين لقبين (السلطان والملك) خلال فترة حكمه، كما شهد عهده أحداث بارزة مثل استمرار الحرب العالمية الأولى، وثورة عام (1919) واستقلال مصر في عام (1922) . للمزيد من التفاصيل أنظر: Cold, OP. Cit., P.110.
(192) Ibid., P.110.
(193) رمضان، المصدر السابق، ص 115. ؛ رزق، المصدر السابق، ص 194.

(194) أدموند هنري هينمان اللنبي Edmund Henry Hynman Allendy (1861- 1936): قائد وسياسي بريطاني ، خدم بلاده في حروب عده من أهمها حرب البوير الثانية، والحرب العالمية الأولى التي بزغ نجمه خلالها وبالتحديد عام (1917) خلال حملة سيناء وفلسطين واستطاع تحقيق النصر على القوات العثمانية الجيش الثامن المرابط في فلسطين ، أصبح المفوض السامي في مصر والسودان خلال الفترة (1919- 1925). للمزيد من التفاصيل أنظر:
ويفل، المارشال، اللنبي في مصر، ترجمة علي أبراهيم الأقطش و مصطفى كامل فوده، ط1، القاهرة، (د.ت)، ص- ص 46- 65.

(195) رزق، المصدر السابق، ص 194.
(196) رمضان، المصدر السابق، ص ص 115- 116 .
(197) رزق، المصدر السابق، ص 195. ؛ رمضان، المصدر السابق، 116.
(198) نقلا عن: جبر، المصدر السابق، ص 47.
(199) H.C., Deb, 11Gune 1918, Vol : 106, cc. 2013-4.
(200) H.C., Deb, 11Gune 1918, Vol : 106, cc. 2013-4.
(201) Folk, OP. Cit., P.20.

(202) فلاديمير أليتش لينين Vladimir Llyich Lenin (1870- 1924): سياسي وزعيم روسي بدأ حياته السياسية منذ وقتا مبكر، حيث أنضم إلى الجمعيات الماركسية في روسيا القيصرية، وبعد ملاحقته من السلطات الروسية ترك البلاد عام (1900) وعاد ليشارك في ثورة عام (1905) في بلاده ضد حكم القيصر لكن الثورة لم يكتب لها النجاح، وفي عام (1911) عاش في مدينة صغيرة في فرنسا، وسرعان ما أصبح في عام (1916) زعيم الحزب البلشفي بعد انقسام حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي . للمزيد من التفاصيل أنظر:
Elwood, Carter, The Non Geometric Lenin, London, 2011, P P .4-6.
(203) جبر، المصدر السابق، ص 52.
(204) محمد، محسن، أصول الحكم تاريخ مصر بالوثائق البريطانية والأمريكية، ط1، القاهرة ،(د.ت.) ص، 15.
(205) الرافعي، عبد الرحمن، تاريخ مصر القومي من (1914- 1919)، ص 95.
(206) Lutfi, OP. Cit., P.96.

(207) نقلا عن: الرافعي، عبد الرحمن، تاريخ مصر القومي من (1914- 1919)، ص 95.
(208) جبر، المصدر السابق، ص ص 50- 51.
(209) سالم، المصدر السابق، ص 72.
(210) Lombardi, OP. Cit., P. 101.
(211) Sabahi , Houshang , British Policy in Persia (1918- 1925), New York, 1990, P.133.
(212) Valentine, OP. Cit., P. 131.
(213) Lutfi, OP. Cit., P. 22.
(214) F.O. /371/3203, Report from Mir Wingate to London,9 August 1918.
(215) Folk, OP. Cit., P.20.

(216) مشروع برونيات : وهو مشروع قانون نظامي لمصر ينزل بها إلى مرتبة المستعمرات، ويتلخص هذا المشروع في أنشاء مجلس نواب مصري يؤلف من المصريين ولكنه استشاري محض ليس له أي سلطة قطعية في أي أمر من ألأمور وبجانبه مجلس الشيوخ يملك وحدة السلطة التشريعية ولكنه خليط من المصريين والأجانب ويؤلف من أعضاء رسميين وهم الوزراء المصريين والمستشارين البريطانيين ومن في مرتبتهم من الموظفين البريطانيين . للمزيد من التفاصيل أنظر: عرفات، علاء الدين، العلاقات المصرية الأمريكية، القاهرة،2001 ، ص 25.
(217) Lombardi, OP. Cit., P. 101.

(218) عبد العزيز فهمي (1870- 1951): قاضي وسياسي مصري ، وأحد رموز الحركة الوطنية المصرية، حيث قاد نضال طويل ضد السلطات في سبيل تحقيق العدالة والاستقلال في بلاده، كما كان له دور فعال في(تشرين الثاني 1918) حيث توجه مع سعد زغلول إلى دار المندوب البريطاني لمطالبته بالجلاء البريطاني عن مصر. للمزيد من التفاصيل أنظر: غربال، محمد شفيق الموسوعة العربية الميسرة ، القاهرة، 1965، ص 981.

(219) سالم، المصدر السابق، ص 85.

(220) F.O. /407/184, Telegram from Sir Cheetham to Earl Curzon in 6 March,1919.
(221) Valentine, OP. Cit., P. 131.

(222) رمضان، المصدر السابق، ص 117. ؛ رزق، المصدر السابق، ص 205.
(223) C.A.B. /47/5, Parliament Qualification of Women, October ,1918.
(224) Valentine, OP. Cit., P.149.
(225) Lombardi, OP. Cit., P.101.

(226) جبر، المصدر السابق، ص 71.

(227) H.C., Deb , 4 June 1919, Vol: 116, c , 1996.

(228) جبر، المصدر السابق، ص 69.

(229) جورج بنيامين كليمنصو George Benjamin Clemenceau (1841- 1929): سياسي ورجل دولة فرنسي، بدأ حياته بدراسة الطب في باريس أنتخب رئيسا لبلدية مورنمارتر خلال المدة (1870 1871) كما أصدر صحيفة العدالة عام (1880) ووجه من خلالها انتقادات عنيفة للوزراء، وكانت شدة هجماته الصحفية أكسبته لقب النمر وسرعان ما أصبح عضوا في مجلس الشيوخ للمدة(1902- 1920) وتولى مناصب مهمة في الدولة ففي عام (1906) أصبح وزير للداخلية ورئيسا للوزراء خلال الفترة(1906- 1909) وشكل وزارته الثانية (الائتلافية) خلال الحقبة (1917- 1920). للمزيد من التفاصيل أنظر:
Chambers Dictionary of Word History, edited by: Bruce Plenman, Great Britain, `1994, P.209.

(230) جبر، المصدر السابق، ص 72.
(231) نقلا عن: عرفات، المصدر السابق، ص 32.

(232) Sabahi, OP. Cit., P.133.

(233) نقلا عن: حامد و عرب، المصدر السابق، ص 161.

(234) Gold, OP. Cit., P.116.
(235) Sabahi, OP. Cit., P. 133.

(236) جبر، المصدر السابق، ص 72.

(237) Pollard, OP. Cit., P.173.
(238) Gold, OP. Cit., P.111.
(239) Sabahi, OP. Cit., P.133.

(240) نقلا عن : جبر، المصدر السابق، ص 73.

(241) مؤتمر فرساي :هي أحدى الاتفاقيات التي عقدت مع الدول المنهزمة في الحرب العالمية والتي كانت بالتحديد مع ألمانيا، عقدت هذه المعاهدة في فرساي لاعتبارات سياسية عديدة وقد وقعت في (28 حزيران 1919) والتي فرضت بموجبها العديد من الشروط التي وصفت بالقاسية على ألمانيا لعل أهمها إعادة مقاطعتي الالزاس واللورين إلى السيادة الفرنسية . للمزيد من التفاصيل أنظر:
Low, D. Alfred, The Anschluss Movement (1918- 1919) Paris Peace Conference, American, 1974, P P .6- 28.

(242) Pollard, OP. Cit., P.174.

(243) جبر، المصدر السابق، ص 74.

(244) Lutfi, OP. Cit., P.94.

(245) للاطلاع على تفاصيل الاحتجاج أنظر: حامد وعرب، المصدر السابق، ص 169.
(246) للاطلاع على تفاصيل البرقية أنظر: المصدر نفسه، ص ص 170 – 171 .

(247) Pollard, OP. Cit., P.174.

(248) ديفيد وطسون David Watson (1869 – 1922): قائد بريطاني ولد في مدينة كوبيك، أمتهن العمل الصحفي في بادئ الأمر، ثم سرعان ما دخل في الجيش ، ليتدرج في الرتب العسكرية خلال المدة (1903- 1914) وقد شارك في الحرب العالمية. للمزيد من التفاصيل أنظر: Internet, Wikipedia, David Watson.

(249) رزق، المصدر السابق، ص 208 . ؛ ألشمري، المصدر السابق، ص 43.

(250) Valentine, OP. Cit., P. 129. ؛ Pollard, OP. Cit. P.172.
(251) Gold, OP. Cit., P.111.
(252) Pollard, OP. Cit., P.174.
(253) Valentine, OP. Cit., P. 129.
(254) حامد وعرب، المصدر السابق، ص 174.
(255) Pollard, OP. Cit., P.175.
(256) Valentine, OP. Cit., P. 129.
(257) حامد وعرب، المصدر السابق، ص 175.
(258) Pollard, OP. Cit., P.175.
(259) Gold, OP. Cit., P.111.
(260) Ibid., P.111.
(261) Valentine, OP. Cit., P. 157.
(262) Pollard, OP. Cit., P.175.
(263) Ibid., P.176.
(264) Valentine, OP. Cit., P. 184.
(265) Ibid., P.185.
(266) نقلا عن: حامد وعرب، المصدر السابق، ص 179.
(267) quoted in: Valentine, OP. Cit., P P. 178- 179.
(268) Pollard, OP. Cit., P.174.
(269) Valentine, OP. Cit., P.190.
(270) Pollard, OP. Cit., P.174.
(271) Ibid., P.187.
(272) H.C., Deb , 24 March 1919, Vol: 114, cc 14- 6.
(273) H.C., Deb , 24 March 1919, Vol: 114, cc 14- 6.
(274) H.C., Deb , 25 March 1919, Vol: 114, cc 226- 7.
(275) H.C., Deb , 24 March 1919, Vol: 114, cc 14- 6.
(276) Daly, Modern Egypt, P.249.
(277) Ibid., P.249.
(278) Gold, OP. Cit., P.111.
(279) Valentine, OP. Cit., P.191.
(280) Valentine, OP. Cit., P.192.
(281) Gold, OP. Cit., P.111.
(282) Valentine, OP, Cit., P.194.
(283) H.C., Deb , 31 March 1919, Vol: 114, cc 898 - 9.
(284) Gold, OP. Cit., P.111.
(285) quoted in: Valentine, OP. Cit., P.194.
(286) F.O. 407/ 184, Allenby to Curzon , April, 9, 1919.
(287) Valentine, OP. Cit., P.194.
(288) ويفل، المصدر السابق، ص 48.
(289) Valentine, OP. Cit., P.207.
(290) نقلا عن: حامد و عرب، المصدر السابق، ص 193.
(291) عرفات، المصدر السابق، ص 33.
(292) Pollard, OP. Cit., P.175.
(293) Gold, OP. Cit., P.111.
(294) نقلاً عن :عرفات، المصدر السابق، ص 34.
(295) Valentine, OP. Cit., P.207.
(296) للاطلاع على نص إعلان المنشور أنظر: حامد و عرب، المصدر السابق، ص 211.
(297) رزق، المصدر السابق، ص 212.
(298) Pollard, OP. Cit., P.176.
(299) Lutfi, OP. Cit., P.96.

(300) حامد و عرب، المصدر السابق، ص 216.
(301) نقلا عن: رزق، المصدر السابق، ص 212.
(302) F.O. 407/ 184, Allenby to Curzon, 24 May 1919.
(303) Pollard, OP. Cit., P.176.
(304) H.C., Deb , 4 June 1919, Vol: 116 , c , 1996.
(305) H.C., Deb , 5 June 1919, Vol: 116 , c , 2181.
(306) غربال، محمد شفيق، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية بحث في العلاقات المصرية البريطانية من الاحتلال إلى عقد معاهدة التحالف (1882- 1936)، ط1 ، القاهرة، 1952، ص 61.
(307) Pollard, OP. Cit., P.176.
(308) نقلا عن: حامد و عرب، المصدر السابق، 226.
(309) ألشمري، المصدر السابق، ص 50.
(310) تضمنت معاهدة فرساي: المنعقدة بين الحلفاء وألمانيا مواد عدة تخص الوضع السياسي في مصر في ذلك الوقت ومن تلك المواد (148 ، 149، 150، 151، 152، 153، 154) وقد شملت تلك المواد مزايا سياسية واقتصادية للحكومة البريطانية في مصر، فضلا عن اعتراف ألمانيا بنظام الحماية البريطانية على مصر. للمزيد من التفاصيل أنظر: حامد و عرب ، المصدر السابق ص ص 227 – 228.
(311) حامد و عرب، المصدر السابق، ص 227.
(312) صفوت، المصدر السابق، ص 120.
(313) H.C., Deb, 3 July 1919, Vol: 117,c 1186 .
(314) H.C., Deb, 7 July 1919, Vol: 117,c 1186 .
(315) H.C., Deb, 8 July 1919, Vol: 117,cc 1378-9 .
(316) H.C., Deb, 8 July 1919, Vol: 117,cc 1378-9.
(317) Pollard, OP. Cit., P.177.
(318) H.C., Deb,18 August 1919, Vol: 119,c 1898.
(319) H.C., Deb,6 August 1919, Vol: 119,c 349.
(320) H.C., Deb,18 August 1919, Vol: 119,c 1898.
(321) ألسبكي، أمال، سعد زغلول والكفاح السري(1919- 1925)، ط 1، القاهرة، 2000، ص 30.
(322) H.C., Deb, 3 November 1919, Vol: 120 ,c 1123.
(323) Pollard, OP. Cit., P.176.
(324) F.O. 407/184, Cheetham to Curzon, September 1919.
(325) نقلا عن: حامد و عرب، المصدر السابق، ص 231.
(326) Pollard, OP. Cit., P.176.
(327) Ibid., P.178.
(328) حامد و عرب، المصدر السابق، ص 238.
(329) H.C., Deb,25 November 1919, Vol: 37 ,c c 339-5.

(330) سينوت حنا باشا (1874- 1930): سياسي مصري برز دوره السياسي بشكل لافت بعد ثورة (1919) نشر سلسلة من المقالات تحت عنوان (الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا)، وقد قامت السلطات البريطانية بنفيه مع سعد زغلول إلى جزيرة سيشل، وبعد استقلال مصر أنتخب عضوا في مجلس النواب المصري عام (1924). للمزيد من التفاصيل أنظر: حمود، ماجدة محمد، دار المندوب السامي في مصر(1914- 1924)، ط1، ج 2، 1999، ص- ص 64-65.
(331) Lutfi, OP. Cit., P.96.
(332) غربال، تاريخ المفاوضات، ص 62.
(333) عبد الخالق ثروت (1873- 1928): سياسي مصري امتاز بالتفوق في مراحل دراسته وسرعان ما تدرج في المناصب الوزارية خلال المدة (5 نيسان 1914- 22 نيسان 1919) ثم عاد وأصبح وزيرا للداخلية خلال المدة(آذار- كانون الأول 1921) ليشغل بعده رئاسة الوزراء لمرتين في الفترة (1 آذار 1922- 30 تشرين الثاني 1922) والفترة (26 نيسان 1927- 16 آذار 1928). للمزيد من التفاصيل أنظر: رزق، المصدر السابق، ص ص 242-243.
(334) Lutfi, OP. Cit., P.98.
(335) بيومي، زكريا سليمان، الاتجاه الإسلامي في الثورة المصرية (1919)، ط 1، القاهرة، 1983، ص 58.
(336) للمزيد من التفاصيل أنظر: حامد وعرب، المصدر السابق، ص 239.
(337) Lutfi, OP. Cit., P.102.
(338) نقلاً عن : حامد وعرب، المصدر السابق، ص 243.

قائمة المصادر

أولاً : الوثائق غير المنشورة:

1. C.A.B./23/9/ War Cabinet Papers C. 83- 153, May 1917.
2. C.A.B. /47/5, Parliament Qualification of Women, October ,1918.
3. F.O. 407 /11434, 183, Cheetham to Sir Grey, August, 14, 1914.
4. F.O. 407 / 11434, 183 , Cheetham to Sir Grey, September, 01, 1914.
5. F.O. 407/ 11434, 183 , Cheetham to Sir Grey, September, 10 , 1914.
6. F.O. 407/ 11434, 183 , Cheetham to Sir Grey, September, 12 , 1914 .
7. F.O. /371/3203, Report from Mir Wingate to London,9 August 1918 .
8. F.O. 407/ 184, Allenby to Curzon , April, 9, 1919 .
9. F.O. 407/ 184, Allenby to Curzon, 24 May 1919.
10. F.O. 407/184, Cheetham to Curzon, September 1919.
11. F.O. /407/184, Telegram from Sir Cheetham to Earl Curzon in 6 March,1919.
12. H.L. ,Del 7 August 1914 , Vol : 65, c. 2186.
13. H.C. ,Deb , 24 March 1919, Vol: 114, cc 14- 6.
14. H.C. ,Deb , 24 March 1919, Vol: 114, cc 14- 6.
15. H.C. ,Deb , 25 March 1919, Vol: 114, cc 226- 7.
16. H.C. , Deb , 31 March 1919, Vol: 114, cc 898 - 9.
17. H.C. , Deb , 4 June 1919, Vol: 116 , c , 1996.
18. H.C. ,Deb , 4 June 1919, Vol: 116, c , 1996.
19. H.C. , Deb , 5 June 1919, Vol: 116 , c , 2181.
20. H.C. , Deb, 3 July 1919, Vol: 117,c 1186 .
21. H.C. , Deb, 7 July 1919, Vol: 117,c 1186 .
22. H.C. , Deb, 8 July 1919, Vol: 117,cc 1378-9.
23. H.C. , Deb, 8 July 1919, Vol: 117,cc 1378-9.
24. H.C. , Deb,6 August 1919, Vol: 119,c 349 .
25. H.C. , Deb,18 August 1919, Vol: 119,c 1898 .
26. H.C. , Deb,18 August 1919, Vol: 119,c 1898.
27. H.C. , Deb,25 November 1919, Vol: 37 ,c c 339-5.
28. H.C. , Deb, 11Gune 1918, Vol : 106, cc. 2013-4.

ثانيا : الكتب باللغة الانكليزية :

1. Cole, Juan .R.I., Colonialism and Revolution in the Middle East, New Jersey, 1993.
2. Cronkite, Walter , Woodrow Wilson ,Now York, 2003.
3. Daly, M.W, The Sir Dar(Sir Reginald Wingate the British Empire in the Middle East), Now York, 1997.
4. ----------, The Sir Dar(Sir Reginald Wingate the British Empire in the Middle East), Now York, 1997.
5. Elwood, Carter, The Non Geometric Lenin, London, 2011.
6. Folk, Joseph. W., The Case Of Egypt, Washington,(N . D.).
7. Gullett, H. S, Australian Imperial Force in Sinal and Palestin (1914- 1918), Sydney, 1923.
8. Lombardi, B. Clark, Studies in Slamic Law and society, Boston, 2006.
9. Low, D. Alfred, The Anschluss Movement (1918- 1919) Paris Peace Conference, American, 1974.
10. Lutfi, Afaf, A History of Egypt from the Arab Conquest to the Present, Cambridge University, 2007.
11. McGregor, Andrew, A Military History of Modern Egypt, London, 2006.
12. Osborne, Eric .W, Britain s Economic Blockade of Germany , London, 2004.
13. Pollard, Lisa, Nurturing The Nation(1805- 1923), London,2005.
14. Sabahi , Houshang , British Policy in Persia (1918- 1925), New York, 1990.
15. Shamsy, Ali, Egypt and The Right Of Nations, Egypt, 2008.

16. Toynbee, Arnold .J., The Western Question in Greece and Turkey, London,1922.
17. Valentine, Chirol, The Egyptian Problem, London, 1921.
18. Welgall, Arthur Edward, Egypt From (1798- 1914), London,1915.

ثالثا: الموسوعات والقواميس باللغة الانكليزية :

1. Eccleshall, Robert and Walker, Graham, Biographical Dictionary of British Prime Ministers, London, 1998.
2. The New Encyclopedia Britannica, U.S.A., 1975.
3. Chambers Dictionary of Word History, edited by: Bruce Plenman, Great Britain, `1994.
4. Wikipedia The Free Encyclopedia, "Internet".

رابعاً: الكتب المترجمة :

1. دافيز، إريك، مأزق البورجوازية الوطنية الصناعية في العالم الثالث، ط 1، ترجمة سامي الرزار، بيروت، 1985.
2. عبد الملك، أنور، المجتمع المصري والجيش، ط 1، ترجمة محمود حداد و ميخائيل خوري، بيروت، 1974 .
3. لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ترجمة عفيفة البستاني، ط 1، موسكو، 1971.
4. مايرل، كارل إي و بريزاك، شارلين بلير، صناع الملوك، ترجمة فاطمة نصر، ط1، (د. م.)، 2010.
5. ويفل، المارشال، اللنبي في مصر، ترجمة علي أبراهيم الأقطش و مصطفى كامل فوده، ط1، القاهرة، (د.ت).

خامساً: الكتب باللغة العربية :

1. ألسبكي، أمال، سعد زغلول والكفاح السري(1919- 1925)، ط 1، القاهرة، 2000.
2. بيومي، زكريا سليمان، الاتجاه الإسلامي في الثورة المصرية (1919)، ط 1، القاهرة، 1983.
3. جبر، مصطفى النحاس، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية من (1914- 1936)، ط1، القاهرة، 1985.
4. الجمل، شوقي و إبراهيم ، عبد الله عبد الرزاق، تاريخ مصر المعاصر، ط1، القاهرة، 1997.
5. حامد رءوف عباس و عرب، محمد صابر، مصر في القرن العشرين مختارات من الوثائق السياسية، ط 1، مجلد الأول، القاهرة، 2002.
6. حسن، إبراهيم محمد، البحر الأحمر في الحرب العالمية الأولى(1914 – 1918)، ط1، القاهرة، 1998.
7. حمود، ماجدة محمد، دار المندوب السامي في مصر(1914- 1924)، ط1، ج 2، 1999.
8. الحميد، عبد اللطيف، البحر الأحمر والجزيرة العربية في الصراع العثماني البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918)، ط 1، الرياض، 1994.
9. الرافعي، عبد الرحمن، ثورة (1919) تاريخ مصر القومي من (1914- 1921)، ط 4، القاهرة، 1968.
10. رزق، يونان لبيب، تاريخ الوزارات المصرية، ط1، القاهرة ، 1975.
11. رمضان، عبد العظيم، تطور الحركة الوطنية في مصر (1918- 1936)، ج2، ط 3 ، القاهرة ،1998.
12. سالم، لطيفة محمد، مصر في الحرب العالمية الأولى (1914- 1918)، ط 1، القاهرة، 1984.
13. صفوت، محمد مصطفى، موقف انجلترا من امتياز قناة السويس (1854- 1869)، ط1، القاهرة، (د. ت .).
14. عرفات، علاء الدين، العلاقات المصرية الأمريكية، ط1، القاهرة،2001.
15. غربال، محمد شفيق الموسوعة العربية الميسرة ، القاهرة، 1965.
16. ----------، محمد شفيق، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية بحث في العلاقات المصرية البريطانية من الاحتلال إلى عقد معاهدة التحالف (1882- 1936)، ط1 ، القاهرة،1952.
17. لاشين، عبد الخالق محمد، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى عام (1914)، ط1، القاهرة، 1971.
18. محمد، محسن، أصول الحكم تاريخ مصر بالوثائق البريطانية والأمريكية، ط1، القاهرة ،(د.ت.).
19. ميخائيل، رمزي، الصحافة المصرية والحركة الوطنية (1882 – 1922)، ط 1، القاهرة، 1966.
20. يحيى، جلال و نعيم، خالد، مصر الحديثة (1919 – 1952)، ط1، القاهرة، 1988.

سادساً: الرسائل وألاطاريح:

1. ألشمري ، مازن مهدي عبد الرحمن ، إسماعيل صدقي ودوره في السياسة المصرية (1875- 1950) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (أبن رشد)، جامعة بغداد، 2005.
2. القريشي، محمد يوسف إبراهيم، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام (1945)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005.
3. البحراني، زهراء حميد خليل، الامتيازات الأجنبية في بلاد الشام في العهد العثماني من أواسط القرن الثامن عشر إلى قيام الحرب العالمية الأولى (1750- 1914)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2006.

سابعاً: الصحف والمجلات:

1. صحيفة الأهرام، العدد الصادر في يوم السبت الموافق 19 كانون الأول 1914- 2 صفر 1333.
2. مجلة قطوف، العدد(103) ، نيسان، القاهرة، 2004.